

الديمقراطية في أفريقيا

تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا

د. محمد عاشور مهدي

أستاذ العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية

- جامعة القاهرة - مصر

ملخص المقالة: إن موجة الديمقراطية التي غزت الدول النامية ومن بينها دول القارة الإفريقية تعبر على أهم تحول حدث في نهاية القرن 20م، وهذا ما جسده تجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، ومن ثم يحاول هذا المقال عرض هذه التجربة من خلال جزئين؛ جزء نظري يتم التطرق فيه إلى مضمون التحول الديمقراطي وأشكاله، والجدل حول أسبابه، وكذا قضية التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي والتنمية، أما الجزء التطبيقي فيتناول الخيارات الدستورية والنمط الأمثل للحكم في أفريقيا ومستقبل التحول الديمقراطي في القارة، ثم أسباب التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا ومراحلها، وأخيراً الحكومات الانتقالية ومساعي ترسيخ الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، التحول الديمقراطي، جنوب أفريقيا

مقدمة:

شهدت قارة أفريقيا منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، العديد من التحولات والأحداث السياسية، حيث اتجهت دول القارة في معظمها - وبخاصة طوال عقد التسعينيات من القرن العشرين - إلى الأخذ بشكل من أشكال الديمقراطية بالمضمون الليبرالي الغربي⁽¹⁾، المتمثل في عدة أسس:

- أولها، التعددية السياسية معبراً عنها بتعدد الأحزاب السياسية، وتداول السلطة فيما بينها سلمياً؛

- وثانيها، أن القرار السياسي هو ثمرة تفاعل بين كل القوى السياسية ذات العلاقة بالموضوع موضع النقاش، ويقوم على المساواة بين هذه القوى للوصول إلى حل وسط؛

- وثالثها، احترام مبدأ الأغلبية كأسلوب لاتخاذ القرار والفصل بين وجهات النظر المختلفة؛

- ورابعها، المساواة السياسية من خلال إعطاء صوت واحد لكل مواطن؛

- وخامسها، هو تحقيق مفهوم الدولة القانونية وأهم سبل تحقيق ذلك وجود دستور، وخضوع الحكام للقانون، وانفصال السلطة عن شخص حكامها، وتدرج القواعد القانونية وإقرار الحقوق الفردية للمواطنين، وتنظيم الرقابة التشريعية والقضائية على الحكومة⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من اتجاه العديد من الدول الأفريقية إلى الأخذ بالديمقراطية الليبرالية، والتخلي عن النظم التي سادت خلال الحقبة الممتدة من الستينيات حتى انتهاء الحرب الباردة في الثمانينيات من القرن الماضي فإن دوافع ذلك التحول الذي اصطلح على تسمية التحول الديمقراطي، وأساليبه، ونتائجه وآثاره قد تباينت من مجتمع إلى آخر الأمر الذي أثار جدلاً فكرياً كبيراً حول قضية التحول الديمقراطي في القارة وما تثيره من إشكالات حيث يمكن رصد عدة محاور أساسية لذلك النقاش الفكري بشأن التحول الديمقراطي في القارة وذلك على النحو التالي:

أولاً: مضمون التحول الديمقراطي وأشكاله:

تباينت الرؤى والمنطلقات فيما يتصل بمضمون التحول الديمقراطي ودلالته حيث انتقد البعض - بحق - الربط الدائم بين التحول من الحكم السلطوي وتحقق الديمقراطية؛ انطلاقاً من واقع أن التحول عن الحكم السلطوي لا يُعد بالضرورة تحولاً نحو الديمقراطية⁽⁴⁾، فإجراء انتخابات وتسليم السلطة لحكومة منتخبة لا يعتبر كافياً لتحقيق الديمقراطية، وإنما الأهم هو عملية تدعيم وترسيخ الممارسات الديمقراطية بما يحول دون انتكاسها على النحو الذي شهدته تجارب بعض دول القارة (بنين، النيجر، زامبيا، كوت ديفوار...)، فالتحول يحمل إمكانية تحقق الديمقراطية، لكنه لا يضمن تحققها لأن ذلك يتطلب ظروفاً موضوعية أخرى.⁽⁵⁾ وعلى ذات الصعيد يثور التساؤل حول أشكال انتقال السلطة التي تندرج في إطار التحول الديمقراطي، استناداً إلى تعدد صور انتقال السلطة وأساليبها⁽⁶⁾، الأمر الذي ينبغي معه تحديد المعيار المستخدم في تمييز التحول الديمقراطي عن غيره من التحولات السلطوية والشكلية على نحو ما تشير خبرة الانقلابات على النظم السلطوية أو الانتخابات الشكلية، وكذلك تمييز التحول الديمقراطي عن الممارسة الديمقراطية التي يمثلها الانتقال السلمي للسلطة داخل نظم ديمقراطية مستقرة.⁽⁷⁾

ثانياً: الجدل حول أسباب التحول الديمقراطي:

على الرغم من اتفاق معظم - إن لم يكن جميع - الباحثين على أن هناك مجموعتين من العوامل الداخلية والخارجية مسئولتين عن عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا بصفة عامة، فإن ثمة اختلافاً بين الباحثين حول أي من هذه العوامل كان هو الدافع الأساسي في عملية التحول وأيهما كان العامل المساعد. وإلى أي مدى يمكن التعميم فيما يتصل بخبرة التحول الديمقراطي في تلك المجتمعات. فبالنسبة لأولوية العوامل وأهميتها في التحول الديمقراطي يمكن الحديث عن اتجاهين أساسيين في هذا الشأن يذهب أولهما - وهو الأكثر شيوعاً خاصة بين الكتاب الأفارقة - إلى أن الضغوط الداخلية كانت هي المحرك الأساسي الفاعل فيما يتصل بعملية التحول الديمقراطي في القارة⁽⁸⁾. حيث امتلك التحول الديمقراطي في أفريقيا منطقه الداخلي المستقل عن العلاقات بين الشرق والغرب⁽⁹⁾ فالعوامل الدولية - من وجهة نظر ذلك الفريق - ممثلة في انتهاء الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، وكذلك ظهور المشروطية السياسية في برامج الإصلاح المفروضة عبر المؤسسات الدولية والدول الكبرى⁽¹⁰⁾، كانت بمثابة محفز لعدم الرضاء الشعبي عن الأوضاع المتردية اقتصادياً وسياسياً والذي كان سائداً في كثير من دول القارة.⁽¹¹⁾

وفي المقابل يذهب فريق من الباحثين إلى أن العوامل الخارجية كان لها الثقل الأكبر في تبلور عملية التحول الديمقراطي في دول القارة، وأنه بدون ذلك الدعم الخارجي ما كان للتحول الديمقراطي أن يتم في القارة، ويستشهد أنصار هذا الرأي بسرعة التحولات التي جرت على الساحة الأفريقية في أعقاب التحولات في هيكل النظام الدولي، على نحو لا يحتاج - من وجهة نظر ذلك الفريق - مزيد بيان على الارتباط المباشر بين "عصر التحرر الثاني في القارة" والمتغيرات الدولية التي فتحت الباب وقدمت مساندة فعالة وحقيقية لعملية التحول.⁽¹²⁾

ثالثاً: التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي والتنمية:

يعتبر ذلك المحور من أكثر محاور التحول الديمقراطي إثارة للجدل والنقاش، ويمتد بجذوره إلى حقبة الاستقلال والتحرر من الاستعمار، حيث عمدت العديد من النظم السياسية في أفريقيا إلى التحول عن الصبغ الديمقراطية الليبرالية التي ورثتها عن الاستعمار، لصالح نظام الحزب الوحيد، انطلاقاً من مجموعة من الاعتبارات والأهداف كان في مقدمتها تحقيق الوحدة الوطنية والتنمية باعتبارها شروطاً مسبقة لقيام الديمقراطية الليبرالية، وهو ما لم يتحقق طوال فترة حكم تلك النظم القائمة على الأحادية الحزبية، الأمر الذي جعل النضال من أجل التخلص من هذه النظم - في أحد جوانبه - نضالاً من أجل التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة⁽¹³⁾، ساعد على ذلك تصاعد الآراء المناهية بالعلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية باعتبار أن الأخيرة شرط

أساسي لتحقيق التنمية فالحرية السياسية والمساءلة الشعبية للنظم الحاكمة ورقابتها شروط أساسية مسبقة ومساعدة على النمو الاقتصادي.⁽¹⁴⁾

وإلى جانب هذين الاتجاهين برز اتجاه ثالث يرى أن ليس ثمة علاقة ترابطية بين التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي والتنمية وأنه لا بد من السعي إليهما بالتوازي⁽¹⁵⁾، وقد برز هذا الاتجاه، كرد فعل للاهتانات التي وجهت إلى برامج التكيف الهيكلي بأنه يؤدي إلى القهر السياسي والتضحية بالديمقراطية من أجل قيام حكومة مركزية قادرة على الوفاء بمقتضيات تطبيق برامج التكيف الهيكلي ومواجهة ما يثيره ذلك التطبيق من توترات وعدم استقرار.⁽¹⁶⁾

رابعاً: الخيارات الدستورية والنمط الأمثل للحكم في أفريقيا:

لقد كان التحدي السياسي الأساسي للدول الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار هو كيفية الحفاظ على الوحدة الوطنية في ظل الاختلافات الإثنية واللغوية والدينية واسعة الانتشار في القارة⁽¹⁷⁾، ولذا طرحت العديد من الاجتهادات والآراء في هذا الصدد، أبرزها فيما يتصل بقضية التحول الديمقراطي هو تأكيد البعض على عدم ملائمة النموذج الغربي للديمقراطية للواقع الأفريقي⁽¹⁸⁾ وضرورة البحث عن نموذج خاص لأفريقيا يتسق وذلك الواقع، ويعلل هذا الفريق من الباحثين رأيه بأن محاولة نقل وتطبيق الديمقراطية الغربية في بعض دول القارة قد أسفرت عن مشكلات عديدة للنظم والشعوب لانفتقار الدول الأفريقية إلى التقاليد الديمقراطية والمؤسسات والهيكل اللازمة لتطبيقها⁽¹⁹⁾، وفي المقابل ذهب فريق آخر إلى رفض تلك الادعاءات والمبررات؛ واستناداً إلى عالمية المبادئ الديمقراطية أكد أنصار هذا الاتجاه على أن القضية ليست في أفرقه الديمقراطية لأن التراث الأفريقي عرف الديمقراطية كمبادئ وكممارسة ولكن المشكلة في العودة إلى ذلك التراث لإضفاء الطابع الديمقراطي على الواقع الأفريقي.⁽²⁰⁾

ويتعلق بهذا الجدل أيضاً النقاش حول الخيار الأمثل من الخيارات الدستورية المتعلقة بشكل الدولة ونظام الحكم. وهنا تتباين الاتجاهات بين النظريات والنظم التي تسعى إلى استيعاب الاختلافات دستورياً من خلال السماح بالانفصال أو الأخذ بشكل من الأشكال الديمقراطية التوافقية واقتسام السلطة، والنظريات والنظم الساعية إلى إلغاء الاختلافات من خلال الدعوة إلى الوحدة المبنية على آلية بوتقة الصهر أو الحزب الوحيد أو بعض صور الفيدرالية الإقليمية.⁽²¹⁾

خامساً: مستقبل التحول الديمقراطي في القارة:

يرتبط الجدل حول مستقبل التحول الديمقراطي في القارة بتحديات ذلك التحول والتي يرى بعض الباحثين أن أهم تحدياته هو الواقع الاقتصادي الاجتماعي للقارة الأفريقية في ظل التخلف الاقتصادي والصراع الاجتماعي وانتشار ملامح الفقر وارتفاع معدلات الجريمة والعنف في بعض الدول وانتشار مرض الإيدز، وما تؤدي إليه هذه العوامل من عدم استقرار سياسي⁽²²⁾، لذا فإن هذا الفريق من الباحثين تسيطر على كتاباته رؤية تشاؤمية فيما يتصل بمستقبل التحول الديمقراطي في القارة تؤكد على أن عملية التحول سرعان ما تعود سيرتها الأولى نحو النظم السلطوية وسيطرها على مقاليد السلطة في البلاد، في ظل العقبات سائلة البيان وغياب ثقافة التسامح وقبول الآخر وغياب الحريات بصفة عامة.⁽²³⁾

وفي المقابل يذهب نفر من الباحثين إلى أن عملية التحول الديمقراطي سوف تستمر وتستقر وإن طال الزمن، وأن عمليات الردة التي شهدتها مسيرة التحول الديمقراطي في أفريقيا أمر متوقع ولا يجب اعتبارها معياراً وحيداً للحكم على عملية التحول الديمقراطي بالفشل.⁽²⁴⁾

حاصل القول أن التحول الديمقراطي في أفريقيا كان وما زال مثار جدل فكري متعدد الأبعاد والمستويات والاتجاهات، الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى إمكانات تعميم خيرة مجتمع ما على غيره من المجتمعات وهو التساؤل الذي طرحه البعض في سعيه للتمييز بين العام والخاص في تجارب التحول الديمقراطي ورفضه البعض استناداً إلى أن كل تجربة من تجارب التحول لها سماتها وخصائصها

التفردة التي يصعب تكرارها في مجتمعات أخرى⁽²⁵⁾، وعلى الرغم من اختلافنا جزئيا مع هذا الرأي، إلا أن الواقع يشير إلى أن تجرته التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا تضي قدرا من المصدقية على ما ذهب هذا النفر من الباحثين من تفرد حالات التحول الديمقراطي في الدول المختلفة وذلك على نحو ما يتبين حالا عند مناقشة أسباب التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا وطبيعته وأدواته وصولا إلى الحكم على آثاره ونتائجه والاحتمالات المستقبلية للتجربة الديمقراطية في جمهورية جنوب أفريقيا، وذلك على التفصيل التالي.

سادسا: أسباب التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا

في تناوفا لأسباب التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا، تميز الدراسات بين مجموعتين من الأسباب هما الداخلية، والأسباب الخارجية، وجرىا على تلك العادة فإنه سوف يتم التمييز بين المجموعتين من الأسباب، مع بيان الأسباب الفاعلة في هذا الصدد. على إنه قبل الخوض في تفاصيل تلك الأسباب، يجدر بيان طبيعة التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا لما اتسم به ذلك التحول من ملامح تميزه عن جميع المحاولات الأخرى التي شهدتها قارة أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة في العقد الأخير من القرن الماضي، وتقترب به من ملامح مرحلة الاستقلال الأول الذي شهدته بعض دول القارة.⁽²⁶⁾

6-1- طبيعة التحول في جنوب أفريقيا:

سلف الحديث عن أن التحول السياسي في العديد من الحالات الأفريقية اتخذ صورة انتقال السلطة من أنظمة سلطوية (مدنية أو عسكرية) غير منتخبة إلى أنظمة مدنية منتخبة على نحو ما تشهد خيرة كل من السودان ونيجريا وغيرها⁽²⁷⁾، وهى الصورة السائدة للتحول الديمقراطي في الكتابات، سعيا للتمييز بينها وبين غيرها من صور التحول السياسي غير الديمقراطية سواء تمثلت في انتقال السلطة من حكومات مدنية غير منتخبة إلى حكومات مدنية غير منتخبة وفق المعايير الليبرالية سألقة البيان، أو انتقال السلطة من حكومات عسكرية إلى أخرى عسكرية، أو حالة التحول المنضبط من أعلي والذي يتم من خلال قيام النظام السلطوي بإجراء تعديلات شكلية وعملية تغيير محكومة تضمن استمراره في السلطة على نحو ما تشير خيرة كل من كينيا في عهد موي وغانا تحت حكم رولينجز والكميرون برئاسة بيا.⁽²⁸⁾

وبالنظر إلى تلك النماذج المختلفة للتحول السياسي بصفة عامة والديمقراطي منها بصفة خاصة يمكن القول أن طبيعة التحول في جنوب أفريقيا تفردت بملح خاص يميزها عن تلك النماذج، هو تراث الممارسة الديمقراطية للجماعة البيضاء في جنوب أفريقيا على النمط الليبرالي الغربي، والممارسة الديمقراطية المحكومة لجماعتي الملونين والهنود بمقتضى دستور 1983م⁽²⁹⁾، فالممارسة الديمقراطية لم تكن غائبة كلية عن مجتمع جنوب أفريقيا ولكنها كانت مقصورة على فئة بعينها وعلى حساب فئات أخرى (السود أساسا) الأمر الذي جعل تجربة جنوب إفريقيا تجمع في جنباتها ملامح نموذج تصفية الاستعمار، والانتقال إلى ديمقراطية الأغلبية بدلا من ديمقراطية القلة.⁽³⁰⁾

6-2- الأسباب الداخلية للتحول في جمهورية جنوب أفريقيا:

يمكن إجمال أهم الأسباب الداخلية للتحول في جمهورية جنوب أفريقيا في فشل الصيغ البديلة التي طرحها النظام العنصري لحكم الأغلبية، وتصاعد الثقل الديموجرافي والاقتصادي للسود، وقوة المجتمع المدني في جمهورية جنوب أفريقيا وتعدد روافده، علاوة على التقارب المصلحي والواقعي بين القوى الرئيسية الفاعلة في جنوب أفريقيا. وفيما يلي بيان بإبعاد تلك الأسباب.

أ) - فشل الصيغ البديلة لحكم الأغلبية في تحقيق الاستقرار: (31)

شهد تاريخ جنوب أفريقيا عدة محاولات من جانب الجماعة البيضاء للهيمنة على السلطة والحيلولة دون وصول السود إلى سدة الحكم في إطار دولة موحدة لجنوب أفريقيا، وقد اتخذت تلك المحاولات عدة صيغ وأشكال منذ وصول المستوطنين الأوربيين إلى البلاد وهيمنتهم على مقاليد الأمور في مناطق عديدة من الإقليم منذ القرن السابع عشر، وهي الصيغ والأشكال التي ترسخت عبر عدة قوانين مع قيام اتحاد جنوب أفريقيا عام 1910م. كان من أبرزها قانون الأراضي لعام 1913م الذي سلب الأفارقة نحو 87% من الأراضي التي كانوا يقطنونها وقانون المناطق الحضرية لعام 1923م. الذي حظر على الأفارقة الوجود في مناطق معينة وحدد مناطق إقامتهم على نحو أسفر عن ظهور أحياء فقيرة ومكتظة بالسود وقانون الحواجز العرقية 1926م؛ الذي حظر على الأفارقة العمل في مهن معينة أو تعلم مهارات محددة، ثم قانون إدارة شئون السكان الأصليين الصادر عام 1927م والذي حرم المجتمعات الوطنية من اختيار زعاماتها وجعلها خاضعة للحاكم البريطاني في البلاد، وقانون تمثيل السكان الأصليين لعام 1936م. (32)

وبعد فوز الحزب الوطني في انتخابات البيض عام 1948م ووصوله إلى سدة الحكم بزعامة "دانيل مالان"، تبنت الحكومة رسمياً سياسة الفصل العنصري وأصدرت سلسلة من القوانين المرسخة لهذه السياسة (33)، التي قامت على أسس فلسفية مؤداها اختلاف الجماعات المكونة لدولة جنوب أفريقيا (البيض - الهنود - السود) ثقافياً وحضارياً واقتصادياً وبالتالي حق كل جماعة في التطور الذاتي المستقل الذاتي يتفق ودرجة التقدم الذي تحرزه كل جماعة وذلك من خلال الاحتفاظ بالفواصل بين الأجناس المختلفة في دوله جنوب أفريقيا مع تنمية كل منها بشكل منفصل عن الآخر (34)، وقد أكد القوميون الإفريقيون على أن أي اندماج بين البيض والأفارقة (العناصر الأخرى غير البيض) من شأنه طمس المعالم المميزة للجماعة البيضاء واستيعابها داخل الأغلبية بما يعني الانتحار القومي للبيض. وعلي الرغم من محاولات الحكومات المتعاقبة على حكم البلاد منذ 1948م لإضعاف وحدة السود عبر تنمية الوعي العرقي العنصري بين الجماعات المختلفة المكونة لهذه الجماعة الإثنية، وإنشاء كيانات سياسية مثله للعرقيات (وهي ما عرفت بسياسة البانتوستانات) والتي حظيت بعضها بالاستقلال الصوري من جانب جنوب أفريقيا، ورغم محاولات الجماعة البيضاء توحيد صفوفها ونيل الخلافات بين عنصريها (الافريقيين والناطقين بالإنجليزية)، وكذا مواجهة التزايد الديموجرافي والثقافي والاقتصادي المتزايد للسود، من خلال دعم روابط التحالف مع الجماعات الإثنية الأخرى (الملونين والهنود)، على نحو ما تشهد خبرة الثمانينيات من القرن العشرين ودستور 1983م الذي منح الملونين والهنود حق التمثيل والمشاركة مع البيض في صنع السياسات الخاصة بهم من خلال ثلاثة برلمانات عنصرية مستقلة وسياسات التنمية المتوازية. (35)

ويشير الواقع إلى أن تلك الصيغ المختلفة قد أخفقت في تحقيق الاستقرار السياسي يدلل على ذلك عدة شواهد أساسية أبرزها تصاعد حدة المواجهات بين النظام العنصري والقوى الوطنية المناوئة له والتي اتخذت أشكالاً متفاوتة الحدة (مظاهرات، أضربات، مقاطعة اقتصادية، مقاطعة الانتخابات في الكيانات التي أنشأها النظام لتمثيل السود، مقاطعة المدارس، عدم دفع الضرائب، العمليات المسلحة ضد مصالح البيض في كل من بريتوريا وجوهانسبرج، وفشل الحكومة في السيطرة على القوى المناهضة للعنصرية على الرغم من تكرار فرض حالة الطوارئ في البلاد في الثمانينيات من القرن الماضي (36)، وكذلك بروز التناقضات داخل جبهة التحالف التي حاول النظام العنصري أقامتها بين البيض والعناصر غير السوداء من الهنود والملونين في مواجهة السود، حيث أنه منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين حدث تزايد نسبي في إحساس الجماعة الهندية أن لها مصلحة في إنهاء سياسة الفصل والمعازل التي حدثت من فرصهم التجارية في مختلف المناطق، كما شهدت نفس الفترة تحرك أعداد متزايدة من الملونين ناحية المعسكر المناوئ للعنصرية على الرغم من الوضع النسبي المتميز لكل من الملونين والهنود في إطاره. (37)

ب) - تصاعد النقل الديموجرافي والاقتصادي للسود:

شهدت جنوب أفريقيا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تناميا في الاختلال الديموجرافي بشكل كثيف بين الجماعة البيضاء والسود لصالح الأخرى⁽³⁸⁾، الأمر الذي واكبه تزايد هجرة السود من البانتوستانات إلى المناطق الحضرية، في ذات الوقت الذي رفض الكثيرون من السود فكرة النقل الجبري إلى البانتوستانات، رغم كافة الوعود التي قدمتها الحكومة العنصرية بمزيد من الحكم المحلي والإقليمي وإنشاء برلمان للسود إلى جانب البرلمانات الثلاث سالفة الذكر.⁽³⁹⁾

وعلى ذات الصعيد أدت الأهمية المتزايدة للعمالة الأفريقية في القطاعات المهنية الدنيا والمتوسطة المختلفة في البلاد وصعوبة إحلالها في ظل المقاطعة الإقليمية والدولية، علاوة على القوة الشرائية المتنامية للسود في البلاد، إلى زيادة فاعلية وتأثير سلاح المقاطعة من جانب المستهلكين السود على رجال الأعمال البيض، ساعد على ذلك بروز النقابات العمالية وتوحيدها في إطار مؤتمر نقابات العمال (الكوساتو) الذي أنشئ عام 1985م ولعب دورا بارزا فيما يتصل بتعبئة وتوجيه الحركة العمالية بصفة خاصة والوطنية بصفة عامة في ظل إيمان قادة الحركة بالارتباط بين المطالب العمالية والنضال الوطني.⁽⁴⁰⁾

ج) - قوة المجتمع المدني وتعدد روافده:

حيث زحرت ساحة جنوب أفريقيا بالعديد من التنظيمات والاتحادات الأهلية التي لا تخضع بصورة مباشرة أو رسمية لسلطات النظام العنصري، فكانت هناك إلى جانب النقابات العمالية، تنظيمات نسائية وطلابية ودينية مستقلة، أو تابعة للحركات الوطنية على اختلاف مذاهبها وأعراقها، الأمر الذي وفر قاعدة وأرضية ملائمة للتحديد السياسي، والحفاظ على قوة الضغط في مواجهة النظام العنصري، وأتاح كذلك القدرة على إحلال تنظيمات بديلة وفي ذات الوقت موالية لتنظيمات الكفاح الوطني التي تعرضت للحظر. على نحو ما تشير خيرة كل من التنظيمات العمالية والطلابية الموالية للمؤتمر الوطني الأفريقي وكذا خيرة الجهة الديمقراطية المتحدة التي عمدت إلى مواصلة حركة النضال عام 1983م انطلاقا من مبادئ "ميثاق الحرية الصادر عن المؤتمر الوطني الأفريقي عام 1955م والتي ضمت في صفوفها نقابات عمالية واتحادات طلابية ونسائية وتنظيمات مدنية أخرى وكنائس، ويذكر أن رجال الدين كان لهم دور بارز في نشر ثقافة تحدي قوانين العنصرية ودعم تلك الثقافة، ولعب بعضهم دورا أساسيا في الحض على فرض العقوبات الدولية ضد جنوب أفريقيا وتأييد ذلك.⁽⁴¹⁾

د) - التقارب المصلحي بين القوى الفاعلة على الساحة الداخلية:

شهد مجتمع جنوب أفريقيا منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين تغيرات هيكلية في تركيبة التحالفات الاقتصادية والسياسية في المجتمع فعلى صعيد الجماعة البيضاء ظهرت طبقة كبار الرأسماليين الأفريكانرز التي تشابكت مصالحها مع كبار الرأسماليين متحدثي الإنجليزية حيث تمكنا معا من إقامة قاعدة تصنيعية حديثة في مجتمع جنوب أفريقيا، إلا أن افتقار هذه القاعدة للعمالة الماهرة من البيض لقلّة أعدادهم، واستحالة توفيرها من السود لضعف كفاءتهم الناجمة عن النظام التعليمي الخاص بهم، ولوجود نظام "حجز الوظائف" الذي يحظر تولي السود لوظائف معينة، أدى إلى وجود مصلحة حالة وضرورية لكبار الرأسماليين في جنوب أفريقيا في تخفيف قيود النظام العنصري المتعلقة بالعمالة السوداء حتى تتوافر لهم الأيدي العاملة الماهرة، وكذا تحسين الظروف المعيشية لتلك العمالية على نحو يسمح بتوسيع نطاق السوق المحلي ويجول دون تنامي الاتجاهات الاشتراكية في صفوف هؤلاء العمال.⁽⁴²⁾

وقد تلاقت مصالح ورغبات كبار الرأسماليين في الجماعة البيضاء مع رغبات القاعدة العريضة من القوى العاملة السوداء التي عانت في تلك الآونة من البطالة التي تزايدت معدلاتها لتصل في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي إلى 25%. وبالتالي مطالبتهم بفتح أسواق العمل أمامهم وإلغاء نظام حجز الوظائف، ومطالبتهم بتحسين أوضاعهم المعيشية والتعليمية للوفاء بمتطلبات الصناعات الحديثة من العمالة الماهرة.⁽⁴³⁾

وعلى ذات الصعيد الاقتصادي، أدت سياسات الفصل وإقامة كيانات سياسية مستقلة للسود (البانتوستانات)، وخطط التنمية المستندة إلى تلك الكيانات إلى تبلور طبقة بورجوازية بيروقراطية سوداء من حكام هذه البانتوستانات ومسؤوليها، وطبقة ملاك أراضي وتجار سوق سوداء أتيحت لها فرص الحصول على منافذ ائتمانية وتسويقية، علاوة على ذلك عمدت حكومة جنوب أفريقيا العنصرية إلى بلورة طبقة وسطي للسود من خلال تشجيع مشروعات صغيرة لرجال أعمال سود، وكذا برزت طبقة وسطي سوداء بين المشتغلين في القطاع الخدمي في البلاد، وهي الطبقة التي ازدادت تبلوراً وبروزاً مع منتصف الثمانينيات من القرن العشرين حينما أزلت الحكومة القيود عن الائتمانات المقدمة لهم، وتأسست لهم مؤسسات مالية وتنسيقية خاصة كالبنك الأفريقي والغرفة الأفريقية الوطنية للتجارة، وقد أدى ذلك إلى تقارب نسبي بين رجال الأعمال السود مع نظرائهم من غير السود، فيما يتصل بالموقف من بعض مظاهر النضال الوطني كالمظاهرات الطلابية والإضرابات العمالية، وإن ظل هؤلاء الرأسماليين السود مطالبهم ونضالهم الاقتصادي الخاص بإزالة العوائق التي تحول دون توسعهم الذاتي.⁽⁴⁴⁾

وقد أسفرت تلك التحولات المجتمعية عن انشقاقات واختلافات داخل التنظيمات والقوى السياسية المعيرة عن مصالح كل فريق فعلي صعيد الجماعة البيضاء شهد الحزب الوطني الحاكم آنذاك انشقاقاً رئيسياً بين المطالبين بإدخال إصلاحات جوهرية على النظام واحتواء مطالب الجماعات الإثنية وغيرها من جماعات المصالح في المجتمع وبين المحافظين الرافضين لهذا الاتجاه والمتمسكين باستمرار الوضع القائم، والسعي إلى اصطناع جماعات يمكن عن طريقها تحقيق تلك الاستمرارية دونما حاجة إلى تقديم تنازلات جوهرية للجماعة السوداء⁽⁴⁵⁾، والملاحظ أن الحزب الوطني الحاكم قد خطى خطوات في هذا الاتجاه الأخير من خلال محاولة التوصل إلى تسوية تتجاوز القوى الوطنية الرئيسية في البلاد ممثلة في المؤتمر الوطني الأفريقي والمنظمات المتحالفة معه وذلك بالتعاون مع تنظيمات بديلة للسود كحركة " إنكاثا، إلا أنه سرعان ما تبين عدم إمكانية تحقيق مثل هذه التسوية، وعدم جدواها حتى التوصل إليها لعدم قدرتها على تحقيق الاستقرار اللازم.⁽⁴⁶⁾

وعلى الجانب الآخر، شهد المؤتمر الوطني الأفريقي جدلاً واسعاً حول القيادة والأسلوب الواجب أتباعه لمواجهة الوضع في البلاد حيث طالب البعض باستمرار المقاومة السلمية وقبول المفاوضات وتعديل استراتيجية المؤتمر وأدواته؛ بما يتفق وتطورات الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية، في حين اتجه فريق آخر إلى ضرورة التمسك بمبادئ وأسس المؤتمر التي قام عليها ومن أجلها، وطالب بتصعيد الكفاح المسلح واعتبر أي تنازل في هذا الصدد خيانة للنضال الوطني وخروجاً عن مبادئ المؤتمر وأهدافه⁽⁴⁷⁾، في ظل ذلك ومع استمرار استبعاد قيادات المؤتمر الوطني من الساحة الداخلية وتعاضل دور قيادات التنظيمات الأخرى كالجبهة الوطنية - كونها المتحدث العلني باسم المؤتمر - وسعي النظام العنصري إلى احتضان حركة " إنكاثا ". وفي ظل التطورات الإقليمية والدولية الضاغطة عليه وجد المؤتمر الوطني الأفريقي نفسه مدفوعاً نحو التقارب مع مساعي الحزب الوطني للتوصل إلى تسوية للوضع السياسي في جمهورية جنوب أفريقيا. ووجد كل فريق نفسه مضطراً لتقديم بعض التنازلات من أجل التوصل إلى تسوية مقبولة من الطرفين وتحقيق الاستقرار النسبي للبلاد.⁽⁴⁸⁾

6-3- الأسباب النابعة من البيئة الخارجية:

شهد النظام الدولي منذ نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات تحولات جوهرية؛ أُلقت بظلالها على مجمل الأوضاع الدولية، يمكن الوضع في جنوب أفريقيا بعيداً عن تلك التأثيرات التي لعبت - من وجهة نظرنا - دور المسرع لعملية التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا.

ويمكن تقسيم تلك الأسباب الخارجية إلى نوعين أساسيين هما: الأسباب الدولية والأسباب الإقليمية.

أ- الأسباب الدولية:

شهدت مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين تصاعد حدة المطالبة الدولية بفرض عقوبات شاملة ضد جمهورية جنوب أفريقيا ونجح مجلس الأمن عام 1985م في إجازة قرار فرض عقوبات بشكل طوعي ضد جنوب أفريقيا، وإن أخفقت مساعي توقيف

ضوابط شاملة وإجبارية عليها بسبب استخدام القوى الغربية دائمة العضوية في مجلس الأمن حق الفيتو، وعلي الرغم من ذلك فإن تلك الاتجاه في المنظمة الدولية كان له انعكاساته على مواقف المؤسسات التمويلية الدولية وحركة الاستثمار في جنوب أفريقيا حيث تزايد إجماع هذه المؤسسات عن تمويل مشروعات جنوب أفريقيا وشهدت الأخيرة حركة نزوح عكسي لرؤوس الأموال والاستثمارات⁽⁴⁹⁾، كما شهدت مرحلة الثمانينيات كذلك الاعتراف الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية - بأن المؤتمر الوطني الأفريقي هو المؤهل للتفاوض مع النظام العنصري للتوصل إلى تسوية للصراع، كما تزايدت جدية الضغوط الغربية على جمهورية جنوب أفريقيا فيما يتصل بتطبيق العقوبات المفروضة عليها، وخاصة مع تراجع إدارة ريجان عن سياسة الارتباط البناء⁽⁵⁰⁾، وإقدامها على تبني عدة قرارات عقابية ضد جنوب أفريقيا تضمنت حظر الاستثمارات الأمريكية في جنوب أفريقيا على استيراد المواد التجارية والصناعية وبعض المواد الخام من جنوب أفريقيا، وكان لسحب الاستثمارات الأمريكية بصفة خاصة والغربية بصفة عامة أثر بالغ على اقتصاديات جنوب أفريقيا وتزايد اعتمادها على عنصر العمالة لافتقارها للاستثمارات في القطاعات كثيفة رأس المال المتقدمة تكنولوجيا، حيث قدرت الاستثمارات النازحة من جنوب أفريقيا عام 1989م بنحو 30 بليون راند⁽⁵¹⁾، يضاف إلى ذلك تزايد الدين الخارجي ليصل في ذات العام إلى نحو 21 بليون دولار ورفض كثير من المؤسسات المالية إعادة جدولة الديون إلا بعد تحقيق إصلاح سياسي في البلاد.⁽⁵²⁾

وإذا كانت العوامل سالفه البيان في مجملها تصب في صالح القوى الوطنية في جنوب أفريقيا فيما يتصل بمسار التحول الديمقراطي، فإن البيئة الدولية قد حملت من المتغيرات كذلك، ما مثل عوامل ضعف لقوي التحرير الوطنية وتمثلت أهم تلك المتغيرات في تراجع مكانة الاتحاد السوفيتي (قبل تفككه) على الساحة الدولية منذ أواخر الثمانينيات ونزوحه للانكفاء الداخلي والانسحاب من مناطق الصراع التقليدية وخفض مساندته ودعمه لحركات الكفاح الوطني، وذلك قبل تواريه تماماً من الساحة الدولية؛ حيث افتقد المؤتمر الوطني الأفريقي سندته الأساسي على الصعيد الدولي الذي كان يقدم العون المادي والمعنوي. على أنه تجدر الإشارة أيضاً، إلى أن احتفاء الاتحاد السوفيتي قد حمل بدوره أثراً سلبياً لنظام الحكم العنصري ممثلاً في سلب النظام العنصري أحد ركائزه الأساسية التي كان يروج لها في تعامله مع الغرب وهو دوره في مواجهة الشيوعية.⁽⁵³⁾

ب) - الأسباب الإقليمية:

تتعلق الأسباب الإقليمية بطبيعة نظرة الدول الأفريقية للصراع في جمهورية جنوب أفريقيا، فعلي الرغم من إدانة جميع الدول الأفريقية الممارسات العنصرية لجمهورية جنوب أفريقيا فإن النظرة الغالبة للصراع كانت ترى أنه صراع داخلي؛ الأمر الذي دفع البعض إلى المطالبة بفتح قنوات حوار مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا، خاصة مع تصاعد حدة المواجهة بين النظام العنصري ودول جواره الداعمة للنضال الوطني على نحو كبد تلك الدول أعباء اقتصادية بالغة، ودفع ببعض هذه النظم إلى توقيع اتفاقات سلام مع النظام العنصري (موزمبيق 1984م، أنجولا 1989م)، أو اتفاقات أمنية (سوازيلاند 1982م)، استهدفت تضيق الخناق على الكفاح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي⁽⁵⁴⁾، وقد أدت تلك الأعباء بدول المواجهة إلى الامتناع عن دعم الكفاح المسلح ضد جنوب أفريقيا عبر أراضيها، بل وإعلان معظم هذه الدول عدم قدرته على الالتزام بتطبيق العقوبات الاقتصادية على جنوب أفريقيا بل وعارضة ليسوتو وسوازيلاند فرض عقوبات دولية ضد جنوب أفريقيا.⁽⁵⁵⁾

ولم تخل التطورات على هذا الصعيد من تأثيرات سلبية على النظام العنصري في جنوب أفريقيا تمثلت في التسليم باستقلال ناميبيا، وانتكاسة اتفاقات السلام الموقعة مع كل من موزمبيق وأنجولا، حيث أدي استقلال ناميبيا وتسليم النظام بانتهاء العنصرية في ناميبيا التي كان يعتبرها جزءاً لا يتجزأ من أراضي جنوب أفريقيا إلى طرح التساؤل عن أسباب الاستمرار في تكريس ذلك الوضع في جنوب أفريقيا علاوة على تزايد نفقات الدفاع والأمن لمواجهة التحديات الداخلية والإقليمية، وتصاعد حدة الانتقادات الدولية والإقليمية لعمليات جنوب أفريقيا واعتداءاتها على دول الجوار.⁽⁵⁶⁾

وعلى الرغم من الجدل الفكري حول أولوية العوامل الداخلية والخارجية في الدفع ناحية التحول السياسي في جنوب أفريقيا ووجهة الحجاج المطروحة من أنصار كلا الاتجاهين والتي لا تخرج عن جوهر الحجاج سالفه البيان عند الحديث عن التحول الديمقراطي في أفريقيا. ورغم الاقتناع الشخصي بأولوية العوامل الداخلية في عملية التحول في جنوب أفريقيا، فإن الثابت هو أن تفاعل تلك العوامل قد أسفر عن اقتناع القوى الرئيسية في جنوب أفريقيا بعدم قدرة أي منها على تجاهل مطالب غيرها من القوى الأخرى وإدراك كل منها أن المكاسب المتحققة من اعتبار مطالب القوى والجماعات الأخرى والتخلي عن صيغة المباراة الصفيرية⁽⁵⁷⁾، تفوق التمسك بتلك الصيغة وما تسفر عنه من استمرار الصراع⁽⁵⁸⁾، ومثل التوصل إلى تلك القناعة بين القوى الرئيسية في جنوب أفريقيا شرطاً جوهرياً لازماً للانتقال إلى البحث عن نقاط الالتقاء فيما يتصل بتصور كل طرف لطبيعة التحول ومحتواه وأهدافه⁽⁵⁹⁾، وذلك عبر عدة مراحل أساسية تعرض لها النقطة التالية.

سابعاً: مراحل التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا:

مرت عملية التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا بعدة مراحل يمكن إيجازها في أربع مراحل أساسية نعرض لها تباعاً فيما يلي:

7-1- مرحلة استكشاف النوايا والإعداد للمفاوضات:

تؤرخ الدراسات لهذه المرحلة بمنتصف الثمانينيات من القرن العشرين باعتبارها الإرهاصات الأولى للتحول الديمقراطي حيث شهدت هذه المرحلة وتحت ضغط الأسباب الداخلية سالفه البيان إقدام النظام العنصري على طرح عدة مبادرات جوهرياً قبل الحزب الوطني بضرورة إيجاد نموذج دستوري قابل للتفاوض يقوم على أساس "أمة واحدة" داخل جنوب أفريقيا غير المجزأة، الأمر الذي يعني في جانب منه تخلي النظام عن المفهوم العنصري كمدد دستوري للبلاد، وإن ظل متمسكاً بضرورة مراعاة "حقوق الجماعات" و"الأقليات" في إطار دولة جنوب أفريقيا الموحدة.⁽⁶⁰⁾

وتشير الدراسات أنه في عام 1987م وفي ذروة حالة الطوارئ في البلاد عقدت جلسة مباحثات بين نيلسون مانديلا - زعيم المؤتمر الوطني الأفريقي والمسجون آنذاك - ووزير العدل في حكومة جنوب أفريقيا بمقر الوزير في كيب تاون، وتكررت هذه اللقاءات بين الطرفين طوال حقبة الثمانينات من القرن الماضي واستهدفت بالأساس إقناع المؤتمر الوطني الأفريقي بالتخلي عن مبادئه الأساسية لاسيما فيما يتصل بالكفاح المسلح، وتحالفه مع الحزب الشيوعي والمقاطعة الدولية، والتعبئة والإثارة الجماهيرية باعتبار ذلك شرط مسبق للإفراج عن نيلسون مانديلا والدخول في مفاوضات معه. إلا أن هذه المطالب قوبلت بالرفض من جانب مانديلا⁽⁶¹⁾، وفي خطاب سري له أرسله إلى حكومة "بوتا" في مارس 1989م أوضح نيلسون مانديلا، رؤيته لحل الصراع في جنوب أفريقيا، وركز مانديلا على أهمية عدم الانطلاق من أي شروط مسبقة من الجانبين فيما يتصل بإجراء المفاوضات؛ وطالب أن يتناول الطرفان قضيتين أساسيتين هما حكم الأغلبية في إطار دولة موحدة، وموقف البيض من ذلك المطلب والضمانات اللازمة لطمانتهم بأن حكم الأغلبية لن يعني بحال سيطرة السود عليهم. واقترح مانديلا أن يتم ذلك عبر مرحلتين أساسيتين الأولى هي المناخ للمفاوضات من خلال اتفاق الطرفين على شروطها، والثانية المفاوضات الفعلية للوصول إلى تسوية للصراع.⁽⁶²⁾

وقد تراكب مع تلك المباحثات وسبقها لقاءات مماثلة بين أكاديميين ورجال صناعة من البيض وقادة المؤتمر الوطني الأفريقي المنفي للتشاور حول مستقبل البلاد لاسيما اقتصادياً في مرحلة ما بعد "الابارتيد".⁽⁶³⁾ وقد مثلت تلك المباحثات غير الرسمية بين الجانبين أداة أساسية وهامة في إطار عملية التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا، وأتاحته من فرصة لكل طرف للتعرف على إمكانات وخيارات التفاوض مع الطرف الآخر، بعيداً عن ضغوط الجماهير وأعين احتمالات فشل المباحثات.

وتشير الشواهد إلى أن الرئيس ديكليرك مع توليه السلطة في سبتمبر 1989م خلفاً لـ "بيك بوتا"، قد عمد إلى كسر حبل الجمود السياسي في البلاد آخذاً في الاعتبار دعوة الزعيم مانديلا سالفه البيان؛ حيث اتخذ سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى

السبيل للمفاوضات منها السعي إلى السيطرة على الأجهزة الأمنية وممارستها القمعية ضد السود، والسماح بالمظاهرات السياسية السلمية، وإلغاء بعض القوانين العنصرية، علاوة على إجراء بعض التغييرات الوزارية اتجهت في معظمها نحو تصعيد القيادات الإصلاحية في الحزب الوطني الحاكم، وصاحب ذلك أيضاً الإفراج عن قيادات حزب المؤتمر ورفع الحظر المفروض على الحركات والتنظيمات الوطنية للسود وفي مقدمتها المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي ومؤتمر الوحدة الأفريقية، كما أُلغيت حالة الطوارئ في البلاد (باستثناء إقليم ناتال) في يونيو 1990م . وأعلن ديكليرك أن هذه الإجراءات تستهدف فتح الطريق أمام المفاوضات من أجل إقامة نظام سياسي جديد يقوم على المساواة بين المواطنين.⁽⁶⁴⁾

ويمكن القول أن تلك الإجراءات مثلت استجابة مباشرة لشروط المؤتمر الوطني الأفريقي التي وضعها للدخول في مفاوضات حول مستقبل البلاد.⁽⁶⁵⁾

ومن جانب آخر أسفرت المباحثات سائلة البيان بين الجماعات البيضاء بقواها وعناصرها المختلفة (رسمية - غير رسمية) (متحدثي الإنجليزية - الأفريكانر) (ساسة - رجال اقتصاد وصناعة). مع قادة المؤتمر الوطني الأفريقي، عن بعض التحولات الظاهرة في الخطاب السياسي للمؤتمر والمنظمات المتحالفة معه فإلى جانب تأكيد مانديلا على ضرورة مراعاة مخاوف البيض فيما يتصل بحكم الأغلبية في مرحلة ما بعد الأبارتهيد، تراجع المؤتمر الوطني الأفريقي عن الحديث عن البناء الاشتراكي والالتزام بسياسات تأميم البنوك، والمناجم والصناعات الاحتكارية وهو ما مثل تجاوزاً مع مخاوف رجال الصناعة والبنوك من البيض وإن ظل الحديث عن اقتصاد مختلط تتعاون الدولة والقطاع الخاص في تنفيذه، وكذا الالتزام بإعداد برنامج للإصلاح فيما يتصل بقضية الأرض.⁽⁶⁶⁾

7-2- مرحلة المباحثات الثانية وبناء الثقة:

تمثل هذه المرحلة امتداداً للمرحلة السابقة وتتقاطع معها زمنياً، حيث عقدت لقاءات ومباحثات ثنائية بين ممثلي حكومة جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي استهدفت في مجملها الاتفاق على إجراءات معالجة بعض القضايا الشائكة في العلاقة بين الطرفين . وتمثلت أهم تلك القضايا في الإفراج عن المعتقلين السياسيين واللاجئين في دول الجوار والخارج وعودتهم إلى البلاد الأمر الذي كان مثار خلاف بين الحكومة والمؤتمر الوطني سواء فيما يتعلق بإعادة المعتقلين واللاجئين أو في مستقبلهم كمواطنين في البلاد وتكاليف عودتهم من الخارج.⁽⁶⁷⁾

ومثل العنف والقمع الحكومي من ناحية والكفاح المسلح من ناحية أخرى أحد محاور الخلافات والمباحثات بين الجانبين حيث أسفرت المباحثات عن إعلان المؤتمر الوطني الأفريقي وقف أشكال العمل العسكري من جانبه وتعهده في 12 فبراير 1991م بوقف عمليات التسلل وتهريب السلاح إلى جنوب أفريقيا، الأمر الذي مثل تحولاً في استراتيجية المؤتمر الوطني ومبادئه القائمة على الربط بين وقف الكفاح المسلح وبدء المفاوضات الانتقالية.⁽⁶⁸⁾

وعلى الرغم من محاولات التقارب بين الحكومة القائمة بقيادة الحزب الوطني والمؤتمر الوطني من خلال التنازلات المتبادلة، فإن تلك المرحلة من مراحل التحول شهدت مجموعة من التحديات والانتكاسات، تمثلت في الانشقاقات التي حدثت داخل كل من الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الأفريقي وتساعد حدة العنف في البلاد بفعل التيارات اليمينية المعارضة لمسار التحول في جمهورية جنوب أفريقيا وفي مقدمتها قوي الأفريكانر المتطرفة وكذا حركة " إنكاثا " المعبرة عن قطاعات عريضة من الزولو فضلاً عن بعض قيادات البانتوستانات، والقاسم المشترك بين هؤلاء هو مساس التحول السياسي بمصالحهم ومراكزهم في البلاد على نحو سلمي .

وأدت عمليات العنف الموجهة إلى أنصار المؤتمر الوطني الأفريقي من جانب حركة إنكاثا وأنصارها إلى موجه عنف متبادلة بين الطرفين، ومع الكشف عن التعاون السري بين قوي الأمن التابعة لحكومة بريتوريا وحركة " إنكاثا " لقمع أنصار المؤتمر الوطني؛ شهدت عملية بناء الثقة انتكاسة كبيرة، خلال عام 1991م الذي شهد انسحاب المؤتمر الوطني من المفاوضات احتجاجاً على عمليات العنف في مايو 1991م⁽⁶⁹⁾، إلا أنه سرعان ما عادت المفاوضات من جديد بعد الإجراءات التي اتخذتها حكومة ديكليرك

في مواجهة المتورطين في أعمال العنف من أعضاء الحكومة والتي تضمنت إقالة وزير الدفاع والشرطة من منصبيهما على نحو هياً المناخ للعودة من جديد إلى مائدة المفاوضات⁽⁷⁰⁾، وإن لم يسفر ذلك عن جديد بفعل استمرار الخلاف بين الطرفين حول بعض القضايا، ومن ذلك الخلاف حول دمج قوات المؤتمر الوطني وحركات التحرير في جيش جنوب أفريقيا، وتسليم تلك القوات أسلحتها للحكومة انطلاقاً من عدم منطقية استمرار وضع هذه القوات في ظل تحول منظمتها إلى أحزاب سياسية مسؤولة، الأمر الذي لم يتقبله المؤتمر الوطني الأفريقي تحسباً لفشل المفاوضات وتدهور مركزه التفاوضي.⁽⁷¹⁾

والواقع أن مرحلة المباحثات الثنائية قد ولدت بآثارها سالفة البيان قوة دفع وضغط في ذات الوقت على كل من الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الأفريقي للاستمرار في عملية التفاوض من أجل إنهاء الصراع السياسي في جنوب أفريقيا من خلال التوصل إلى صيغة ملائمة لحكم الأغلبية تضمن مصالح الأقلية البيضاء وهي الصيغة التي بات البحث عنها هو القاسم المشترك بين القوى السياسية على ساحة جنوب أفريقيا على اختلاف تصور كل طرف لمقتضيات تحقيق تلك الصيغة على نحو ما سيرد البيان.

7-3- مرحلة التفاوض على آليات المرحلة الانتقالية:

تبدأ هذه المرحلة رسمياً بمفاوضات " كوديسا " الأولى في ديسمبر 1991م. وقد شهدت هذه المفاوضات التي شارك فيها 19 حزباً يمثلون مختلف التوجهات السياسية والأصول الاجتماعية في جنوب أفريقيا، خلافات حادة بشأن الآليات الواجب اتباعها خلال المرحلة الانتقالية بل وحول سبل الوصول إلى تلك المرحلة الانتقالية أي حول الإجراءات اللازمة لضمان بلوغ هذه المرحلة الانتقالية.⁽⁷²⁾

ورغم تعدد القوى والرؤى السياسية بشأن الآليات إلا أن رؤية كل من الحزب الوطني الحاكم من ناحية في مواجهة رؤية المؤتمر الوطني الأفريقي من الناحية الأخرى كان لهما الأثر البالغ في صياغة آليات ومؤسسات المرحلة الانتقالية، وإن لم ينف أهمية رؤى وتصورات الجماعات والقوى السياسية الأخرى اليمينية (الأفريكانز من اليمين الأبيض - وحزب الحرية إنكاثا) واليسارية كالخزب الشيوعي وجماعات الوعي الأسود، التي مثلت الأطر الحدية لرؤى كل من الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الأفريقي.

أ- رؤية المؤتمر الوطني الأفريقي لآليات المرحلة الانتقالية:

تأثرت رؤية المؤتمر الوطني الأفريقي لآليات التحول في المرحلة الانتقالية بالتغيرات التي طرأت على التصور الاستراتيجي لقادة المؤتمر بشأن مسار عملية التحول ونموذجه المحتمل في جمهورية جنوب أفريقيا ؛ حيث آمن قادة المؤتمر الوطني لأمد طويل بأنه لا سبيل إلى أحداث التحول إلا من خلال القضاء التام على النظام العنصري باعتباره شكلاً من أشكال الاستعمار⁽⁷³⁾، وقد ظلت تلك الرؤية سائدة رغم بدء المباحثات مع حكومة ديكليرك حيث لم ير قادة المؤتمر الوطني تعارضاً بين المفاوضات والتحول الثوري عن الحكم العنصري وعليه فقد تركزت مطالب المؤتمر الوطني على الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسه يناط بها وضع دستور جديد للبلاد، وتشكيل حكومة انتقالية تتولى إدارة البلاد خلال هذه المرحلة وصولاً إلى تحقيق حكم الأغلبية القائم على صيغة شخص واحد صوت واحد.⁽⁷⁴⁾

ويمكن القول أن جوهر هذه الرؤية يقوم على عدم اعتراف المؤتمر الوطني بشرعية النظام العنصري القائم ومؤسساته، وبالتالي عدم مشروعية إشراف هذه المؤسسات على مباشرة آليات المرحلة الانتقالية وإقرارها. ومن ناحية أخرى، فإن الدافع الأساسي لتمسك المؤتمر الوطني بصيغة الجمعية الوطنية المنتخبة كآلية لصياغة الدستور الجديد، وإدارة المرحلة الانتقالية يعود إلى قناعة قادة المؤتمر بقدرتهم على الفوز بغالبية أصوات تلك الجمعية التأسيسية وبالتالي وضع الدستور وتشكيل الحكومة الجديدة.⁽⁷⁵⁾

وقد طرأت عدة تطورات هامة على تصور المؤتمر الوطني لآليات إدارة المرحلة الانتقالية تمثلت في قبول المؤتمر الوطني الأفريقي بعبء مؤتمر وطني تمثل فيه كافة الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في البلاد بالاختيار وعلى قدم المساواة، وموافقته كذلك على تشكيل حكومة انتقالية تتولى إدارة البلاد خلال مرحلة التحول الديمقراطي والإشراف على وضع دستور جديد⁽⁷⁶⁾، الأكثر من ذلك

موافقة الحزب على أن تتشكل الحكومة الانتقالية من مجلس انتقالي حاكم يُختار أعضاؤه من ممثلي الأحزاب الكبرى، وعلي صعيد آخر وافق المؤتمر الوطني في فبراير 1992م على ضرورة اتفاق الأحزاب على المبادئ الدستورية قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية وأشار بضرورة موافقة البرلمان القائم آنذاك على هذه المبادئ وتعهد الحكومة العنصرية بإنفاذها، كما وافق على أداء الحكومات الإقليمية لدور في النظام السياسي.⁽⁷⁷⁾

وقد مثلت التطورات سالفه البيان، تغيراً كلياً في رؤية المؤتمر الوطني الأفريقي بشأن طبيعة مرحلة التحول وآلياته، حيث عبرت تلك المواقف عن اعتراف صريح بمشروعية البرلمان العنصري (الثلاثي) ودوره في إقرار آليات التحول وإقرارها وهو الأمر الذي أحدث خلافاً وجدلاً كبيراً داخل المؤتمر الوطني وبينه وحلفائه من القوى الوطنية الأخرى، في ظل تمسك البعض من قادة النضال الوطني بصيغة واستراتيجية التحرر من الاستعمار بما تقتضيه من عدم التعاون مع مؤسسات النظام والعمل على تقويضها، وبين النادين بالموافقة على التفاوض وضرورة الاعتراف بعدم القدرة على إسقاط النظام العنصري بالقوة، وهي الرؤية التي قدر لها أن تحكم موقف المؤتمر الوطني الأفريقي خلال مرحلة التحول.⁽⁷⁸⁾

(ب) - رؤية الحزب الوطني للتحول وآلياته:

انطلقت رؤية الحزب الوطني للتحول من فكرة التحول المحكوم من أعلي، التي تقوم على مبادرة النظام الحاكم بإدخال تغييرات سياسية محددة ومحكومة من خلاله ودفع الخصوم إلى الاقتناع بعدم جدوى السعي لإسقاط النظام أو إجباره على الانتحار السياسي والاختفاء كلية من الساحة، وإقناع تلك القوى المعارضة بالعمل من خلال الحدود المفروضة من جانب النظام الحاكم. على نحو يسفر في غايته النهائية عن إضفاء الشرعية على النظام القائم باعتباره هو المسئول عن النظام "الديمقراطي الوليد"، وإضفاء المشروعية على النظام الأخير باعتباره وليد النظام السابق عليه؛ وهو ما يطلق عليه الشرعية الدائرية : **Bakward Legitimacy** وقد عبرت قيادات الحزب الوطني عن التمسك بهذا التصور لعملية التحول مؤكدة على أن "القطيعة الكاملة مع التاريخ لن تكون مقبولة، وإن الغاية من التحول ليست بحال وضع البيض كأمة في خطر، وإنما الهدف هو مد نطاق الديمقراطية على الرغم مما يجمله ذلك من مخاطر⁽⁷⁹⁾. وأن التحول لن يتم على حساب القيم والإنجازات التي تم تحقيقها للجماعات والأفراد في الماضي أو تطلعناهم إلى المستقبل.⁽⁸⁰⁾

وقد انعكست هذه الرؤية لمسار التحول على ممارسات الحزب الوطني الحاكم حيث يلاحظ ذلك في الانتقال التدريجي للخطوات التي اتبعتها حكومة الحزب الوطني في التحول، ابتداء من رفع الحظر عن الأحزاب والقوى السياسية الوطنية، وإلغاء القوانين العنصرية؛ وصولاً إلى طرح تصورهما للمرحلة الانتقالية والذي طرأت عليه تطورات ملحوظة خلال تلك المرحلة؛ حيث تراجعت حكومة الحزب الوطني عن الحديث عن حماية حقوق الجماعات بما في ذلك الجماعات العرقية الأفريقية علاوة على الجماعات الإثنية (البيضاء، الملونين، الهنود...) وقبلت الأخذ بنظام حكم الأغلبية و "الفيدرالية" ومنح الأقليات حق الفيتو كضمان ضد هيمنة الأغلبية، ومراعاة التمثيل النسبي للجماعات بما يعني رفض صيغة الفائز يحصل على كل شيء⁽⁸¹⁾، وأصر الحزب الوطني على ضرورة الاتفاق على المبادئ الدستورية في المفاوضات الجارية بين الأحزاب قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية وأن يكون ذلك الاتفاق هو الأساس للدستور النهائي في البلاد، وأكد الحزب الوطني كذلك على ضرورة وجود مرحلة انتقالية تتراوح مدتها بين 5-10 سنوات لتهيئة البلاد للمرحلة النهائية من التحول، تكون رئاستها مشتركة (ثلاثية) بين رؤساء القوى السياسية الكبرى في البلاد التي تملك الأغلبية داخل البرلمان فإذا لم تمتلك الأحزاب الثلاث الكبرى الأغلبية داخل البرلمان يتم توسيع التحالف لتحقيق تلك الغاية، وتمسك كذلك بأن تتم الإجراءات الانتقالية في ظل دستور 1984م وعبر تمثيل كافة الفاعلين السياسيين في السلطة السياسية من خلال التمثيل النسبي من ناحية، ونظام المجلسين من ناحية أخرى، علاوة على منح قدر من الاختصاصات والاستقلال للوحدات الإقليمية والجماعات الإثنية المكونة لمجتمع جنوب أفريقيا، وهو الأمر الذي شهد تطوراً ملحوظاً حينما تراجع الحديث

عن تقسيم الدولة إلى أقاليم على أسس إثنية ولغوية إلى الحديث عن تقسيمها على أسس اقتصادية، الأمر الذي مثل بدوره نقلة في اتجاه التقارب مع مطالب المؤتمر الأفريقي.⁽⁸²⁾

ج- رؤى الأحزاب السياسية الأخرى تجاه التحول وآلياته:

انقسمت رؤى الأحزاب السياسية الأخرى بشأن الأسس اللازمة لإجراء عملية التحول إلى رؤيتين أساسيتين الأولى تأخذ بالانتخابات وتشكيل جمعية وطنية، ومثلتها قوى التحرر الوطني بالأساس، والثانية ترى ضرورة إجراء مباحثات متعددة الأحزاب تمثل فيها كافة القوى السياسية قبل الحديث عن الانتخابات وهو ما مثله موقف اليمين الأبيض وحزب الحرية إنكاثا.

أما فيما يتعلق بمسار التحول ومؤسساته فقد تباينت الرؤى بين الأحزاب السياسية بدرجة كبيرة لاختلاف الأوزان النسبية لكل منها ولطبيعة تصور كل منها لموقعه في دولة جنوب أفريقيا الموحدة؟ ولذا فقد تراوحت مطالب الأحزاب السياسية ما بين مطالب الأحزاب اليمينية البيضاء (للأفريكانر تحديدا) بالانفصال المباشر وإقامة دولة للبيض⁽⁸³⁾، انطلاقا من إحساسهم بأنهم سيظلون دائما في وضع الأقلية في البلاد حال وصول السود إلى السلطة، وفي الطرف الآخر من ذلك، طالبت جماعات الوعي الأسود ممثلة في منظمة شعب أزانبا AZAPO بسيطرة السود على السلطة والأهم على الثروة والمناصب الاقتصادية الهامة لأن التحول دونها توزيع حقيقي للثروة لا يعدو خطاباً بلاغياً زائفاً.⁽⁸⁴⁾

وبين هذين الموقفين تراوحت مواقف الأحزاب السياسية الأخرى بين تأييد موقف المؤتمر الوطني الأفريقي فيما يتصل بالشكل اللازم للتحول ممثلاً في الجمعية الدستورية ومعارضة تنازلاته فيما يتصل بحكم الأغلبية؛ وهو الموقف الذي عبر عنه حزب حركة الوحدة الأفريقية PAC، وبين تأييد موقف الحزب الوطني فيما يتصل بالمطالبة بمؤتمر متعدد الأحزاب لوضع الصيغة الدستورية مع المطالبة بمزيد من الاستقلالية الإقليمية على أسس إثنية؛ على نحو ما عبر حزب الحرية "إنكاثا" بزعامة بوتهليري.⁽⁸⁵⁾

وقد تراوحت مواقف الحزب الديمقراطي بين تأييد موقف الحزب الوطني فيما يتصل بالمباحثات متعددة الأحزاب للتوصل إلى اتفاقات دستورية قبل إجراء الانتخابات الممهدة لوضع الدستور النهائي وبين اعتبار تلك الهيئة المشكلة من الأحزاب بمثابة جمعية تأسيسية (مؤتمر وطني)، وبصفة عامة طالب الحزب الديمقراطي بالفيدرالية وسلطة تنفيذية وبرلمان من مجلسين ينتخب عبر قواعد التمثيل النسبي ومراعاة تمثيل المقاطعات في البرلمان، وطالب بحكومة انتقالية وترتيبات توافقية لاقتسام السلطة واحتواء كافة اللاعبين السياسيين الرئيسيين في عملية صنع السياسة على كافة المستويات.⁽⁸⁶⁾

واستناداً إلى الرؤى سالفة البيان يمكن القول انه عبر تفاعل تلك الرؤى والتصورات، وتطور رؤية المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الوطني تبلورت ملامح تقارب بين الحزبين الرئيسيين على الساحة السياسية وهو التقارب الذي مثل النواة الصلبة للتوصل إلى اتفاق بشأن الدستور الانتقالي للبلاد وإقرار النظام الجديد⁽⁸⁷⁾، رغم المواقف الحدية للأحزاب اليمينية وتصعيدها حدة العنف حيث دفعت تلك المواقف لمزيد من التماسك بين القوى الرئيسية أكثر منها ناحية مزيد من الاستقطاب.

7-4- مرحلة وضع الدستور المؤقت والملاحم العامة له:

أدى الاتفاق الذي تم التوصل إليه عبر تفاهم مشترك بين الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الأفريقي في فبراير 1993م، بشأن الملاحم الأساسية لدستور البلاد إلى سرعة التوصل إلى صيغة نهائية من خلال المفاوضات متعددة الأحزاب لم تخرج في جوهرها عن النهج الرئيسية لاتفاق الفاعلين الرئيسيين وإن شهدت بعض الإضافات والتعديلات التي أخذت في الاعتبار مطالب بعض القوى والأحزاب السياسية المؤثرة محلياً وفي مقدمتها حزب الحرية "إنكاثا"، وجبهة اليمين الأبيض.

وقد تمثلت أهم الملاحم دستور 1993م فيما يلي:

أ- فيما يتصل بشكل الدولة والنظام السياسي:

نصت المادة الأولى من إطار المبادئ الدستورية الوارد في الجدول الرابع من دستور 1993م على ضرورة أن يتضمن دستور أفريقيا الدائم النص على إقامة دولة واحدة ذات سيادة ومواطنة عامة، ونظام حكم ديمقراطي يلتزم بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء والبشر من كافة الأجناس. (88)

ونصت المادة الثالثة على أن الدستور يدعم المساواة والوحدة الوطنية وذهبت المادة السادسة إلى أهمية أن يكون هناك فصل بين السلطات الثلاث في البلاد مع وجود رقابة وتوازن يضمن تحقيق المساءلة والتجاوب والانفتاح بينها.

وأكدت المادة الثامنة على ضرورة أن يكون هناك حكم نيابي قائم على تعدد الأحزاب والانتخابات الدورية عبر الاقتراع العام والقوائم، والتمثيل النسبي.

وعلي صعيد آخر نصت المادة 16 من الجدول الرابع من الدستور المؤقت على ثلاث مستويات من الحكم هي المستوي الوطني، ومستوي المقاطعات، المستوي المحلي ونظمت المواد 17-27 من إطار المبادئ، القواعد الواجب أتباعها في تعيين حدود وصلاحيات كل مستوي من هذه المستويات مع تحصيل هذه الاختصاصات والصلاحيات عبر اشتراط أغلبية وإجراءات خاصة لتعديل حدود وسلطات تلك المستويات، على نحو يضمن لها حسن أداء مهامها، في إطار الإقرار بضرورة الوحدة في ظل التنوع الثقافي ومشروعية الحكم الذاتي للمقاطعات التسع التي قسمت إليها البلاد والتي تمتع كل منها بدستور خاص وسلطات تشريعية وتنفيذية خاصة.

ب- المشاركة السياسية وتقاسم السلطة:

علي الرغم من إقراره صيغة الاقتراع العام وفق قاعدة "شخص واحد، صوت واحد"، أكد دستور 1993م على مبدأ التمثيل النسبي في المؤسسات السياسية في البلاد بمستوياتها الثلاث سألقة البيان؛ حيث نصت المادة 1/88 من دستور 1993م على أنه: "يتكون مجلس الوزراء من الرئيس والنواب التنفيذيين للرئيس وما لا يزيد عن 27 وزيراً يعينهم الرئيس بمقتضى الدستور". ونصت المادة 1/84 على أن الحزب الذي يحصل على ثمانين مقعداً في الجمعية الوطنية أو أكثر من مقاعد البرلمان يحق له أن يعين نائباً للرئيس، وإذا لم يجرز أي حزب أو حقق حزب واحد فقط العدد المطلوب من المقاعد فإنه يحق للحزب الذي يليه مباشرة أن يعين نائباً للرئيس من بين أعضاءه في البرلمان.

وتضمنت المادة 2/88 حق الحزب الذي يحصل على عشرين مقعداً (5%) من مقاعد الجمعية الوطنية أن يشارك - إذا رغب - في حكومة الوحدة الوطنية بحقيبة وزارية أو أكثر حسب عدد المقاعد التي فاز بها.

وتجدر الإشارة إلى أن الدستور المؤقت قد تضمن تأكيداً على أن المواد الخاصة بالمبادئ الدستورية للصياغة النهائية للدستور الدائم وما يرتبط بها من مواد وبنود دستورية أخرى غير قابلة للإلغاء. واشترط لإلغاء وتعديل أي مادة أخرى من الدستور ضرورة موافقة أغلبية الثلثين من أعضاء الجمعية الدستورية.

ج- الهوية الثقافية والدينية:

تكشف مطالعة النصوص الدستورية الخاصة بأبعاد الهوية (اللغة، الدين، الرموز المحلية،...) عن تأكيد الدستور على التعددية الثقافية والدينية لدولة جنوب أفريقيا، فمن ناحية نصت المادة 1/3 من الدستور الانتقالي على أن لغات البلاد الرسمية هي الأحد عشر لغة المعبرة عن الجماعات المختلفة في المجتمع و أضفي الدستور عليها جميعاً صفة الرسمية مساوياً بينها في القوة والحجية على المستوي الوطني، وأكد البند الثاني من المادة 3 من الدستور على أن الحقوق اللغوية وأوضاعها المكتسبة عند سريان الدستور لن تمس، وتوافرت النصوص الواردة في بنود المادة الثالثة من الدستور الانتقالي على تأكيد التزام المؤسسات الرسمية في الدولة بقواعد عدم التمييز بين اللغات أو المساس بأي من اللغات الوطنية القائمة عند سريان الدستور، وحظر أي مساعي لفرض هيمنة لغة جماعة

بعينها على غيرها من الجماعات، بل ودعا الدستور إلى دعم استخدام اللغات الأخرى غير الرسمية - المتحدث بها في جنوب أفريقيا في المناسبات الملائمة .

وعلى الرغم من ذلك الإطلاق للمساواة بين اللغات لم يخل الدستور من قواعد مقيدة لهذا الإطلاق ارتبطت في مجملها بمراعاة الأعراف والجدوى والتكاليف .

وعلى صعيد الهوية الثقافية والدينية نصت المادة 13 من الدستور الانتقالي على أن المعتقدات مكفولة للأفراد، وكذلك حقهم في ممارسة شعائرهم الدينية داخل المؤسسات الحكومية على ألا تنطوي تلك الممارسات على أي مساس بالمساواة، وان تكون متاحة للجميع، وأكدت المادة 3/14 على أنه ليس ما يمنع من صدور تشريعات تعترف بنظم وقوانين الأحوال الشخصية والعائلية التي تتبناها جماعة دينية ما " وأكد الدستور على إمكانية إنشاء مؤسسات تعليمية على أساس الثقافة المشتركة أو اللغة أو الدين، على ألا يصاحب ذلك أي تمييز على أساس العرق " .

وفيما يتصل بالرموز والزعامات التقليدية، أعترف دستور 1993م بوضع الزعامات ودورها في المجتمع من خلال منح الزعامات التقليدية العضوية بحكم وضعهم في الحكومة المحلية التي تقع جماعتهم في نطاقها، كما نص الدستور في مادته 1/1/183 على إنشاء مجالس للزعماء التقليديين على مستوى المقاطعات التي بها مثل هذه الزعامات، ونصت المادة 1/184 على إنشاء مجلس وطني للزعامات التقليدية يكون من اختصاصه إبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بالقوانين والأعراف المحلية وكذا ما يتعلق بتلك الزعامات من موضوعات.⁽⁸⁹⁾

(د) - الحقوق الأساسية وحق تقرير المصير:

تضمن دستور 1993 تأكيداً على الحريات والحقوق الأساسية وأنها متاحة لجميع المواطنين حيث يتمتع الجميع بحقوق الإنسان والحريات العامة والحريات الدينية والسياسية كحرية المعتقد والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والاشتراك فيها وحرية الانتقال... واعتبر الدستور الموارد الخاصة بالحقوق والحريات من المواد التي لا يمكن إلغاؤها.

أما فيما يتعلق بحق تقرير المصير فقد نصت المادة 34 من الدستور على أنه:

لا يمنع الجدول الخاص بالمبادئ الدستورية، وما فيه من اعتراف بحق تقرير المصير لشعب جنوب أفريقيا ككل، من النص على حق تقرير المصير لأية جماعة ذات تراث ثقافي ولغوي مشترك في ظل نطاق إقليم جنوب أفريقيا، أو بأي طريقة أخرى معترف بها. والملاحظ على المضامين والنصوص السابقة الواردة في دستور 1993، أنها عند مقارنتها برؤى ومطالب الأحزاب والقوى السياسية بشأن مرحلة التحول وآلياتها، تفصح عن نوع من التسوية والمواءمة بين مطالب الجماعات والقوى السياسية الفاعلة على الساحة في جمهورية جنوب أفريقيا في محاولة لتحقيق أكبر قدر من التوافق الوطني في المرحلة الانتقالية التي تلي الدستور .

وتجلى شواهد تلك المرحلة أو ما يسميه نفر من الباحثين نموذج الصفقة المتكاملة⁽⁹⁰⁾ / Package Deal في أنه على حين مثل الإقرار بحق الاقتراع العام استجابة لمطالب القوى الوطنية وحركات الكفاح الوطني فإن النص على التمثيل النسبي مثل تلبية لمطالب الحزب الوطني وأنصاره وأنه على حين اعتبر نص الدستور على دولة موحدة في جنوب أفريقيا استجابة لمطالب المؤتمر الوطني وأنصاره، فإن التأكيد على وجود مستويات ثلاث للحكم (وطني، مقاطعات، محلي)، جعل الأمر يبدو أقرب لشكل من أشكال الفيدرالية التي مثلت مطلباً أساسياً للحزب الوطني وحزب الحرية إنكاثا، يضاف إلى ذلك أن الإقرار بالتمثيل النسبي بالقائمة واقتسام السلطة وفق عدد المقاعد التي تهرزها الأحزاب في الانتخابات، مثل مكسباً إضافياً للحزب الوطني وأحزاب الأقليات، يضاف إلى ذلك إقرار الفترة الانتقالية التي طالبت بها الأحزاب سائلة البيان بزعامة الحزب الوطني واتفاق المبادئ الدستورية الحاكم للمرحلة الانتقالية بصدد وضع الدستور النهائي للبلاد. وفي المقابل تم النص على نظام رئاسي يتزعمه رئيس حزب الأغلبية بما يعني رفض الرئاسة الثلاثية المتناوبة التي طرحها الحزب الوطني وإن أشار البعض إلى أن الفكرة وجدت تجليات لها في النص على تعيين نائبين للرئيس من الأحزاب التي تحصل على 80 مقعداً فأكثر في البرلمان.⁽⁹¹⁾

وتعتبر النصوص الخاصة بالزعامات التقليدية استجابة مباشرة لمطالب حزب الحرية إنكاثا، كما يعتبر النص على حق تقرير المصير بحوره أحد التنازلات الأساسية من المؤتمر الوطني الأفريقي لصالح كل من اليمين الأبيض من الأفريكانر وحزب الحرية إنكاثا، بالنظر إلى أهمية ذلك لضمان انضواء هاتين القوتين السياسيتين في إطار عملية التحول الديمقراطي. بما يخفف من أعباء وتكاليف تلك التحول التي يمكن أن تنجم عن لجوء هاتين القوتين أو إحداهما للاستمرار في رفض صيغة التحول، والإمعان في طريق العنف لفرض مطالبها قسرا على النظام .

وقد نجحت تلك المواءمات في توفير ما يشبه الإجماع بين الأحزاب المتفاوضة على قبول تلك الصيغة الدستورية لما تحققه لكل طرف على حدة من مصالح. وهو ما مهد السبيل لإجراء الانتخابات البرلمانية في عام 27 إبريل 1994 وتنصيب الحكومة الانتقالية.

ثمنا: الحكومة الانتقالية ومساعي ترسيخ الديمقراطية:

بإجراء انتخابات إبريل 1994م، وتنصيب الحكومة الانتقالية الجديدة بزعامة المؤتمر الوطني الأفريقي اكتملت حلقات آليات التحول لتبدأ مرحلة جديدة هي محاولة تدعيم عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية. وفي هذا السبيل يمكن القول أن المؤتمر الوطني الذي تصدى لقيادة هذه المرحلة قد استخدم عدة أدوات وأساليب لتحقيق ذلك هدفت في مجملها إلى توسيع قاعدة التأييد للنظام الجديد ونشر ثقافة التسامح وتحييد قوي العنف واحتوائها أو السيطرة عليها. وهي الأهداف التي شكلت محور أداء الحكومة الانتقالية خلال الفترة من 1994م حتى انتخابات 1999م. وفيما يلي أهم ملامح تلك السياسات.

8-1- توسيع قاعدة تأييد النظام الجديد:

يكشف التركيب الإثني للسلطة التشريعية والتنفيذية في الحكومة الانتقالية درجة كبيرة من التمثيل الإثني للجماعة البيضاء والهنود بدرجة أكبر من نسبتهم في المجتمع على حساب نسبة تمثيل السود والملونين على نحو ما يوضح الجدول رقم (1)، الذي يتضمن نسبة تمثيل الجماعات الإثنية في مجلس الوزراء ونوابهم. ويمكن إرجاع ذلك التمثيل الكبير لكل من جماعة البيض والهنود في أول حكومة وطنية إلى الخبرات التقنية والعملية للجماعتين من ناحية والأهم من ذلك رغبة النظام في احتواء مخاوف هاتين الجماعتين المؤثرتين اقتصاديا وجذب مزيد من تأييدهما للنظام. علاوة على أنه باعتبار أن هذه هي المرة الأولى التي يصل فيها الأفارقة السود إلى سدة الحكم، فإن النسبة التي مثلوا بها كانت تعتبر في نظر الغالبية من أبناء الجماعة انتصارا كبيرا وأن ابدي فريق منهم عدم رضاه عن تعاضم نسبة غير الأفارقة في المناصب الحكومية والإدارية بصفة عامة.⁽⁹²⁾

جدول (1): تمثيل الجماعات الإثنية في مجلس وزراء جنوب أفريقيا عام 1994م

الجماعة الإثنية	نسبتها في المجتمع	عدد الوزراء من الجماعة الإثنية	نسبتهم إلى إجمال الوزراء	عدد نواب الوزراء من الجماعة الإثنية	نسبتهم إلى إجمالي عدد النواب
الأفارقة السود	77%	14	51.8%	6	46.1%
البيض	11%	7	41.1%	5	38.5%
الملونون	9%	2	7.4%	-	-
الهنود	3%	4	14.5%	2	15.4%

المصدر : محمد عاشور مهدي، التعددية الإثنية والنظام السياسي الجديد في جمهورية جنوب أفريقيا، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، القاهرة :

معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، 2001 م، ص 268

على أنه تجدر الإشارة، إلى حرص الدستور في صياغته للنظام السياسي على أن يتم تمثيل هذه الجماعات من خلال الأحزاب السياسية، حيث لم يسمح بالتمثيل المستقل خارج القوائم الحزبية علاوة على الأخذ بفكرة القوائم المغلقة التي تحد من إمكانات الانتقاء بين القوائم المختلفة، فضلا عن عدم السماح للأعضاء المنتخبين في البرلمان على قوائم حزب بعينه بالانتقال إلى حزب آخر إلا عن طريق التحلي أيضا عن عضوية البرلمان إلي، عضو آخر في الحزب الذي يغادره، الأمر الذي أحدث انضباطا حزبيا داخل السلطة التشريعية، ومثل أداة لإدارة الخلافات عبر هذه الأحزاب.⁽⁹³⁾

وعلى ذات الصعيد، يكشف التمثيل الحزبي داخل حكومة الوحدة الوطنية والذي اشتمل على كل من المؤتمر الوطني الإفريقي الذي حصل على 62.8% من أصوات الناخبين والحزب الوطني (20.4%) وحزب الحرية إنكاثا (10.5%)، عن الترجمة السياسية للصيغة الائتلافية التي تم الاتفاق عليها في الدستور الانتقالي.⁽⁹⁴⁾

وعلى الصعيد الاقتصادي، وفي ظل الواقع الاقتصادي المعقد وشديد التباين بين الجماعات المختلفة في جنوب أفريقيا سعي النظام السياسي إلى التوفيق بين احتواء مخاوف البيض فيما يتصل بممتلكاتها وأوضاعها الاقتصادية المتميزة في المجتمع من خلال تأكيد الالتزام بالضمانات الدستورية الواردة في هذا الشأن، والتجاوب مع آمال وتطلعات الجماعات المستضعفة خلال الحقبة العنصرية وفي مقدمتها الجماعة السود، من خلال زيادة تمثيل هذه الجماعة في المؤسسات والإدارات العامة في البلاد والتعهد بإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدنية لهم من خلال التأكيد على الالتزام بما ورد في برنامج التعمير والتنمية Reconstruction And Development Program (R.D.P)، الذي طرحه نيلسون مانديلا قبيل انتخابات 1994م، كركن أساسي من أركان البرنامج السياسي للحزب. وتمثلت أهم ركائز هذا البرنامج ومبادئه في التأكيد على القيادة الشعبية للبرنامج وتحقيق الأمن والسلام للجميع والسعي إلى بناء الأمة والربط بين التعمير والتنمية في ظل جنوب أفريقيا ديمقراطية باعتبار الأخيرة مطلب أساسي للتنمية والتعمير على نحو ما عبرت أهداف البرنامج.⁽⁹⁵⁾

وقد سعت الحكومة الانتقالية لتحقيق الأهداف سالفة الذكر من خلال سلسلة من القرارات والقوانين الإصلاحية أبرزها ما عرف بالإجراءات الإيجابية الموجهة Affirmative Action والتي تضمنت العمل على تحقيق التوازن بين الجماعات المختلفة في المجتمع فيما يتصل بشغل الوظائف الحكومية والخاصة على نحو متحيز لصالح الجماعات المستضعفة في الفترة العنصرية وبخاصة الأفارقة⁽⁹⁶⁾ ساعد على ذلك ما ورد في الدستور من أن الإجراءات المتخذة لصالح الفئات التي عانت في المرحلة العنصرية من أجل رفع ما حاق بهم من أذى لا يعد تمييزاً.⁽⁹⁷⁾

ورغم هذه المساعي ظلت حكومة الوحدة الوطنية متجاهلة قضايا أساسية مثل إعادة توزيع الثروة والأرض، والتي نوقشت على استحياء وتم اتخاذ بعض قرارات بشأنها لم تمس في جوهرها التفاوتات الصارخة في الملكية بين الجماعات. وذلك حفاظا على التوازن الذي قامت على أساسه حكومة الوحدة الوطنية.

8-2- العمل على نشر ثقافة التسامح:

تشير تجربة أفريقيا إلى اعتقاد قادة النظام السياسي الجديد بأهمية قيم التسامح وقبول الآخر كمتطلبات أساسية لدفع العملية الديمقراطية والحيلولة دون تقويض التجربة⁽⁹⁸⁾، وفي سبيل ذلك رأى نفر من الباحثين أن سياسة المصالحة الوطنية التي سعت حكومة الوحدة الوطنية إلى تطبيقها بمقتضى قانون الوحدة الوطنية والمصالحة Nationality and Reconciliation الصادر عام 1995م كانت أحد الأدوات الأساسية في تدعيم المسار الديمقراطي في البلاد على الرغم من التعارضات والتناقضات الكامنة خلف هذه السياسة وهي التناقضات الناجمة عن تعارض مقتضيات تحقيق العدالة والقصاص من جناة المرحلة العنصرية من ناحية، وبين ضرورات تحقيق الاستقرار في المجتمع من خلال إصدار عفو عام عن الجناة وبدء مرحلة جديدة من التسامح والعفو المتبادل بين جماعات المجتمع وفئاته المختلفة.⁽⁹⁹⁾

ويمكن القول أن قانون المصالحة الوطنية قد تجاوب مع تلك المخاوف والشكوك من خلال النص على أنه : لتحقيق الوحدة والمصالحة، فإنه لا بد وأن يكون مبتغاهما النهائي هو العفو الذي يقتضي بدوره المصالحة التامة بما تم ارتكابه من انتهاكات لحقوق الإنسان ولقد قامت الفلسفة الأساسية لعمل لجنة الحقيقة والمصالحة التي تم تشكيلها بمقتضى القانون 34 لسنة 1995 على أن تعرية أحداث الماضي ووقائعه أمر لازم وضروري من أجل الاستفادة منها في بناء المستقبل: لذا عمدت اللجنة إلى تشجيع ضحايا النظام العنصري على الحديث عن آلامهم، ودفعت الجناة للحديث عن دوافعهم لارتكاب تلك الممارسات والانتهاكات. وبلغ عدد الضحايا الذين استمعت إليهم اللجنة في جلسات عامة مفتوحة نحو 22 ألف شخص من أنحاء البلاد المختلفة.⁽¹⁰⁰⁾

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لفلسفة قانون المصالحة الوطنية ولأداء اللجنة الخاصة بتطبيقه، فإن الراجح أن ذلك القانون كان نتاجاً للتسوية السياسية القائمة على التوفيق بين مخاوف وطموحات كل جماعة من جماعات المجتمع في ظل عدم قدرة أي الفرقاء على تحقيق نصر حاسم بل وعدم جدوى ذلك لما يحدثه من تداعيات سلبية⁽¹⁰¹⁾، ومن هنا كان الإصرار على المزاجية بين المصالحة والعفو تحقيقاً لذلك التوازن الذي قامت عليه صيغة الحكم .

على أن ما سبق، لا يمنع من القول أن تجربة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا كشفت -علي نحو ما أشارت بعض الدراسات- عن أن الأفراد في مجتمع جنوب أفريقيا، رغم إيمانهم بضرورة المصالحة والوحدة الوطنية، فإنهم آمنوا أيضاً أن المصالحة لا تقتصر على مجرد الاعتراف من جانب الجناة والعفو من جانب الضحايا؛ وإنما ترتبط بقضايا أعمق تتعلق بتوفير الحاجات الأساسية للأفراد من مأكل ومسكن وعمل حيث أشار الكثير من الأفراد في سياق إجاباتهم عن متطلبات المصالحة الوطنية إلى العديد من مشكلاتهم اليومية على المستوي المحلي.⁽¹⁰²⁾

8-3- تقييد قوى العنف واحتوائها والسيطرة عليها:

يمكن القول أن مساعي احتواء قوى العنف وتحييدها ترجع إلى ما قبل مرحلة المفاوضات حول آليات التحول، فقد اشتركت حكومة الحزب الوطني، والمؤتمر الوطني الأفريقي؛ كل على حدة، في العمل على ضمان حياد قوات الجيش والبوليس الحكومي واستمرار ولائهما للحكومة القائمة وذلك من خلال عمليات التطهير التي قام بها الرئيس ديكليرك منذ عام 1992م، لإقصاء العناصر المناهضة لعملية الإصلاح والتحول السياسي⁽¹⁰³⁾، وعلى الرغم من المخاطر التي أحاطت بمثل هذه الخطوة، إلا أن التأيد الذي حصل عليه ديكليرك في الاستفتاء الذي أجري عام 1992م (للبيض فقط) حول موقفهم من الإصلاحات، والتنازلات التي قدمها المؤتمر الوطني الأفريقي بتخليه عن الكفاح المسلح كسبيل للتغيير، مضافاً إليه اختلاف توجهات قادة الأجهزة العسكرية والأمنية ما بين مؤيد ومعارض لعملية الإصلاح، وتاريخ الجيش الجنوب الأفريقي كمؤسسة تابعة وخاضعة للسلطة المدنية منذ تنظيم جيش للبلاد في عام 1912م، كل ذلك: ساعد على التزام المؤسسات الأمنية (الجيش والبوليس) وقياداتها في مجملها بمسار الإصلاح⁽¹⁰⁴⁾، وإن لم يمنع من بعض التصرفات الفردية من جانب بعض عناصر هاتين المؤسستين، ممن شعروا بخطورة تلك الإصلاحات على أوضاعهم القائمة في ظل النظام العنصري .

ولم تقتصر عمليات التحييد على مجرد عمليات التطهير وحجب المساعدات عن التنظيمات والقوى المناوئة للتحول، وإنما اشتملت كذلك على الدخول في مفاوضات مع التنظيمات السياسية المعيرة عن الجماعات المناوئة لعملية التحول ومحاولة احتواء مطالبها والحد من مخاوفها في إطار صيغة التحول على نحو ما سلف البيان .

ومع تولي الحكومة الانتقالية استمرت سياسة احتواء مطالب الجماعات المختلفة ومساعي السيطرة على المؤسسات الأمنية في البلاد وبين ذلك من تجاوب حكومة الوحدة الوطنية مع مطالب "إنكاثا" فيما يتعلق بالزعامات التقليدية، ومطالب غلاة الأفريكانر بشأن الحكم الذاتي للبيض حيث أقرت الحكومة وضع الزعامات التقليدية في إطار الدستور الدائم وأصدرت القوانين التنفيذية بشأن مجالس هؤلاء الزعماء على المستوي المحلي والوطني، والتي حددت صلاحيات واختصاصات تلك الزعامات، الأمر الذي أدي

إلى سحب البساط من تحت أقدام حزب الحرية إنكاثا ؛ بحرمانها من استخدام ورقة الزعامات التقليدية في حشد أنصار لها ضد سياسات المؤتمر الوطني الأفريقي ؛ لاسيما مع جعل مكافآت هذه الزعامات من اختصاص الحكومة الوطنية.⁽¹⁰⁵⁾ وفيما يتصل بمطالب الأفريكانر بشأن الحكم الذاتي للبيض " ؛ أعلن المؤتمر الوطني الأفريقي قبوله مناقشة الفكرة ومدى إمكانات تحقيقها، وتم إدراج مادة إضافية للدستور 1993م تتعلق بإنشاء مجلس دولة الشعب: Volkstaat هي المادة 184 والتي أضيفت بموجب القانون رقم 2 لسنة 1994م والتي حددت طريقة تشكيل المجلس المذكور واختصاصاته والتي تدور في جوهرها حول مناقشة وبحث إمكانات تحقيق فكرة دولة الشعب وطرح الصيغ المختلفة بشأنها.⁽¹⁰⁶⁾

وعلى صعيد آخر، تعهدت الحكومة بتوفير عمليات تأهيل وتدريب للأفراد الذين سيتم تسريحهم والاستغناء عنهم من قوات الحركات الوطنية، وكذا قوات الأمن في البانتوستانات السابقة، وتعيين من يترك الخدمة في القوات المسلحة والبوليس، مع التعهد بعدم المساس بأوضاع البيض داخل هذه المؤسسات خلال فترة الحكم الانتقالي.⁽¹⁰⁷⁾

وعلى الرغم مما سبق، فقد شهد التركيب الإثني لقوات دفاع جنوب أفريقيا تغيرا ملحوظا لصالح تمثيل الأفارقة السود داخل الرتب والمناصب العليا في إطار سعي النظام لإحداث تمثيل متوازن بين عناصر المجتمع داخل مؤسساته المختلفة بما في ذلك المؤسسات الأمنية والعسكرية.⁽¹⁰⁸⁾

والواقع أن التأمل في ممارسات حكومة الوحدة الوطنية فيما بعد عام 1994م يكشف عن أنها جاءت ترجمة عملية لصيغة التوازن التي قامت عليها في مرحلة التحول، والتي بدورها كانت تعبيرا عن موازين القوى بين الأحزاب السياسية والقوى المعبرة عنها والتي يمكن إنجازها مع قدر من التبسيط في هيمنة الأفارقة السود على المجال السياسي - بمعنى أن الأغلبية والقوة التصويتية لهم - وهيمنة الجماعة البيضاء على المجال الاقتصادي. ففي ظل هذه المعادلة يمكن تفهم نزوع النظام السياسي نحو مزيد من المركزية على الصعيد السياسي، على نحو ما تكشف المقارنة بين نصوص دستور 1993م ودستور 1996م، فيما يتصل باختصاصات الحكومة الوطنية والحكومات على مستوى المقاطعات والمحليات، ومحاولات الحكومة المركزية توسيع اختصاصاتها على حساب الحكومات الإقليمية والمحلية مستغلة في ذلك المساحة الكبيرة من الاختصاصات المشتركة والتوسع في تفسير الاختصاصات الخاصة بالحكومة المركزية وهو الأمر الذي ازدادت مساحته في ظل حكم ثابو امبيكي.

وتبدي الرغبة المركزية كذلك في التخلي عن الصيغة الائتلافية الإلزامية للحكم فيما يتصل بتمثيل الأحزاب الفائزة في الانتخابات في إطار الحكومة ومنصب نائب الرئيس مع تحديد عدد الوزراء بـ 27 وزيرا إلى صيغة الائتلاف الاختياري الذي يتيح للحزب الفازر في الانتخابات حرية تشكيل الحكومة، حيث يلاحظ أن دستور 1996م وإن اشتمل على مبدأ التمثيل النسبي في الانتخابات إلا أنه لم يشتمل على نصوص بشأن اقتسام السلطة التنفيذية أو صيغة لتوزيع الحقايب الوزارية وعددها على نحو ما كان الأمر في دستور 1993م.

أما على الصعيد الاقتصادي، فعلى الرغم من مساعي النظام لإصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجماعات المستضعفة في الحقبة العنصرية وفي مقدمتها الجماعة السوداء من خلال العمل على بلورة طبقة من رجال الأعمال السود تكون سندا للنظام الجديد بقيادة المؤتمر الوطني الأفريقي⁽¹⁰⁹⁾، فإن الواقع ظل مؤشرا على هيمنة الجماعة البيضاء على مقومات القوة الاقتصادية ومؤسساتها في البلاد، وقد انعكس ذلك على سياسة النظام على الصعيد الاقتصادي والتي جاءت متجاوبة - في خطها العام - مع تصورات الجماعة البيضاء للإصلاح الاقتصادي والتي بلورها رجال أعمال في تقرير تقدموا به إلى حكومة الوحدة الوطنية في فبراير 1996م. وتضمن من بين بنوده:⁽¹¹⁰⁾

- دعم قوات الأمن لمواجهة العنف المتزايد.

- أن تضغط الحكومة نفاقها الاجتماعية، وتخفيض الضرائب على الدخل والشركات.

- تسريح 150.000 (مائة وخمسين ألف عامل) عبر خمس سنوات.

- مواصلة برنامج الخصخصة وبيع ممتلكات الدولة.
- خفض قيمة العملة والرسوم الجمركية.
- عدم وضع حد أدنى للأجور وتركه لقوى السوق.
- اتخاذ موقف حاسم من الإضرابات.

وقد عكس البرنامج الاقتصادي الذي تبنته الحكومة الانتقالية في عام 1996م والذي عرف باستراتيجية النمو والتوظيف وإعادة التوزيع (GEAR) استجابة كبيرة لمطالب رجال الأعمال من خلال التأكيد على استكمال عملية الخصخصة وخفض قيمة الرسوم الجمركية، عدم زيادة الأعباء الضريبية وترشيد القطاع العام، وإن لم تخل تلك الخطة من بعض ملامح التوازن الحاكم لصيغة الحكم حيث تضمنت التعهد برفع معدلات التوظيف وتوفير فرص العمل ورفع الأجور الحقيقية - بمقدار معلوم - ورفع معدل النمو الاقتصادي، والتي مثلت استجابة - غير كافية أو مرضية - للقوى السياسية المعيرة عن الجماعة السوداء وبخاصة النقابات العمالية والحزب الشيوعي .

وتؤكد البيانات الخاصة بالإفناق الحكومي تلك التوجهات الاستجابية للمطالب الرأسمالية، حيث يلاحظ انه منذ منتصف التسعينيات تركزت النفقات الحكومية في مجال البنية الأساسية والتنمية البشرية مع ارتفاع ملحوظ في مجال السياسات الأمنية حيث ارتفعت نسبة الأنفاق على البوليس من 1.9% من الناتج القومي الإجمالي عام 1995 / 1996م إلى 2.2% عام 1999/98م، كما ارتفعت النسبة الخاصة بالسجون من 0.5% إلى 0.8% في نفس الفترة، وفي المقابل تراجعت النفقات الحكومية على الخدمات الاقتصادية من 3.5% عام 1995 / 1996م إلى 2.7% عام 1999 / 2000م، كما تراجعت النفقات في سجلات الضمان الاجتماعي من 3% من الناتج القومي الإجمالي عام 1995 / 1996م إلى 2.8% عام 1999 / 2000م.⁽¹¹¹⁾

وإجمالاً يمكن القول أن الفلسفة الاقتصادية للنظام شهدت تحولاً عن فلسفة "النمو من خلال سياسة إعادة التوزيع"، التي نادى بها الفئات المستضعفة خلال الحقبة العنصرية، والتي كان برنامج التعمير وإعادة البناء تعبيراً عنها، إلى فلسفة "النمو كشرط لازم لإعادة التوزيع" التي روجت لها القوى الرأسمالية ممثلة في كبار الملاك ورجال الأعمال، ووجدت ترجمتها في إستراتيجية النمو والتوظيف وإعادة التوزيع.

خاتمة: تحديات التجربة الديمقراطية ومستقبلها

رغم نجاح عملية التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا، وانتقال التجربة الديمقراطية من مرحلة التحول إلى مرحلة الترسخ والتدعيم منذ عام 1999م وإجراء انتخابات 2 يونيو من ذات العام وتولي حكومة ثابو إمبيكي خلفاً لحكومة نيلسون مانديلا ثم إعادة انتخابه من جديد عام 2004م مع هيمنة حزب المؤتمر الوطني على أغلبية الثلثين في البرلمان ربما يعني من ناحية إطلاق يد حكومة الحزب في تغيير الدستور، ومن ناحية أخرى إسقاط حجة أساسية طالما استند إليها حزب المؤتمر في تبرير عدم إحداث التغييرات التي وعد الحزب بها، بحجة عدم قدرته على تجاوز قيود الدستور. يشير الواقع إلى أن مستقبل تلك التجربة سوف يرتبط بقدرة النظام الجديد على مواجهة مجموعة متنوعة من التحديات تتعلق في مجملها بالواقع الاقتصادي الاجتماعي في البلاد وطبيعة قدرات النظام وإمكاناته، ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات فيما يلي:

أولاً: الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الثروة:

حيث تشير البيانات إلى استمرار واقع التفاوت في الدخل ومستويات المعيشة بين فئات المجتمع وتدني مستوى معيشة الأفارقة السود بدرجة كبيرة مقارنة بغيرهم من الجماعات لاسيما البيض، مع تركيز الثروة في يد الجماعة البيضاء وتمثل قضية ملكية الأرض⁽¹¹²⁾، واحدة من أخطر محاور الصراع السياسي في جنوب أفريقيا التي تلقي بظلالها (من خلال كيفية التعامل معها) على مستقبل التجربة الديمقراطية حيث يطالب السود باستعادة أراضيهم التي انتزعت منهم في الحقبة العنصرية وإعادة توزيعها دون

تعويض أو مقابل؛ باعتبار أن البيض حينما حصلوا عليها لم يدفعوا مقابلا. وفي الناحية الأخرى، تقف جماعة الملاك مطالبة بتعويض عادل وشامل نظير التخلي عن أراضيهم التي ازدادت قيمتها بما وضعوه فيها من استثمارات. وتتجلى خطورة قضية إعادة توزيع الثروة بصفة عامة والأرض بصفة خاصة في ظل نفاذ ما تحت يد النظام من أراضي تابعة للدولة قام بتوزيعها، حيث سيحد النظام نفسه ملزما باتخاذ موقف من مطالب الجماعات في هذا الصدد، خاصة مع ارتباط هذه القضية بتهديد بعض جماعات الأفارقة بعدم الانتظار طويلا، معربين بذلك عن استيائهم من سياسة الحكومة بشأن هذه القضية، ومخذرين من تكرار تجربة زيمبابوي.⁽¹¹³⁾

ثانيا: ارتفاع معدلات العنف والجريمة:⁽¹¹⁴⁾ يمكن اعتبار ارتفاع معدلات العنف والجريمة في جنوب أفريقيا أحد الآثار الجانبية لعملية التحول، أو أحد ملامح الأمراض الاجتماعية والتفاوتات الاقتصادية القائمة في مجتمع جنوب أفريقيا. ألا أن ارتفاع معدلات العنف والجريمة تمثل بذاتها تحديا للتجربة الديمقراطية من خلال انعكاساتها على قدرات النظام وإمكاناته بفعل تأثير هذا العنف على أبعاد أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية في ظل علاقة تساندية دائرية بين هذه الأبعاد.

فمن ناحية كشف العنف الدائر في جنوب أفريقيا عن استمرار واقع العنصرية بين الجماعات الأثنية والعرقية في البلاد على النحو الذي عبر عنه الرئيس نيلسون مانديلا قبيل مغادرته السلطة عام 1999م بقوله " أنه لا مجال للاستراحة فالطريق لا يزال طويلاً ولم ينته بعد، وأنه لا بد أن نكسب جولة الحصول على حياة أفضل، لكنني أعترف أن فورة الإنجازات التي صاحبت أول انتخابات عام 1994م قد ذلت، بسبب الانقسامات العرقية والمعدلات المرتفعة للجريمة المصنفة في عداد جرائم العنف".⁽¹¹⁵⁾ ومن ناحية ثانية، فإن تصاعد حدة العنف في البلاد قد أثر سلبا على القدرات الاقتصادية للنظام من خلال اتجاهاين أساسيين هما: هجرة العديد من الكفاءات والعقول من البلاد وهروب بعض الاستثمارات من الداخل من ناحية وإحجام وضعف تدفق الاستثمارات الخارجية إلى البلاد من ناحية أخرى. الأمر الذي يزيد بدوره من حدة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، ويزيد من الضغوط الدافعة نحو سياسات إصلاحية تدخلية من جانب الدولة على حساب الصيغة الليبرالية الرأسمالية.

ثالثا: قضية الفساد:

تشير البيانات واستطلاعات الرأي إلى تزايد شعور الجماعات على اختلافها في جنوب أفريقيا، بانتشار الفساد في ظل التحول السياسي الجديد حيث تشير إحدى الدراسات إلى أنه في عام 1998م أعرب 25% من المبحوثين عن اعتقادهم أن الحكومة الجديدة لا تقل فسادا عن سابقتها العنصرية، وأعرب 41% من المبحوثين عن اعتقادهم أن الحكومة الجديدة أكثر فسادا. الأكثر من ذلك أن 56% من المبحوثين (أعربوا عن اهتمام المسؤولين الحكوميين بمصالحهم الشخصية، وأعرب 50% من المبحوثين في دراسة أخرى أجريت عام 1997م عن اعتقادهم أن معظم المسؤولين الحكوميين فاسدون).⁽¹¹⁶⁾

وعلى الرغم من أن بعض مظاهر الفساد الحالية في جنوب أفريقيا تعتبر امتدادا لمظاهر مماثلة في ظل النظام العنصري، إلا أن الدراسات تشير إلى تزايد أزمات ومظاهر أخرى للفساد أبرزها في تجربة جنوب أفريقيا استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية⁽¹¹⁷⁾، طالت قيادات ومراكز عليا بالدولة أشهرها تورط جاكوب زوما نائب الرئيس امبيكي المرشح القوي لخلافته في قضية فساد أدت للإطاحة به وتعريضه للمساءلة.

وتلقي قضية الفساد بظلالها على مستقبل النظام السياسي من زاويتين أساسيتين أولهما ما تؤدي إليه من هدر للقدرات وإضاعة للمصالح العامة لحساب مصالح شخصية، حيث يقدر البعض حجم ما يسببه الفساد من خسارة للبلاد بنحو عشرة بلايين راند سنويا (نحو بليون ونصف البليون دولار بأسعار صرف عام 2002م) وهو ما يقلص بدوره من قدرات النظام الاستخراجية والتوزيعية⁽¹¹⁸⁾، علاوة على ما يحدثه الفساد من انقسامات وفوارق داخل الجماعات وفيما بينها.

أما الزاوية الثانية والأهم فهي أثر الفساد على شرعية النظام الحاكم والمسؤولين. وأثر ذلك على التزام الأفراد والمواطنين وانصياعهم لقرارات النظام وسياساته. خاصة مع ما تشير إليه نتائج مسح آخر قام به أحد المراكز البحثية حول هوية الجنوب أفريقيين، اتضح

منه أن جانباً كبيراً من الملونين والهنود ما زالوا يشعرون بانتماءاتهم الاثنية والقبلية على حساب الانتماء الوطني. وهو ما قد يتزايد الإحساس به مع انفراد المؤتمر الوطني الأفريقي بالحكم.⁽¹¹⁹⁾

والواقع؛ أن هذه التحديات مجتمعة - وغيرها - قد انعكست على قدرات النظام الاستخراجية في ظل الأداء الاقتصادي الكلي، واستمرار عملية الخصخصة وبيع القطاع العام، وضعف الإيرادات الضريبية ورسوم الخدمات، وعلى قدراته التوزيعية حيث اضطرت النظام للكشف عن تحيزاته المختلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في ظل عدم القدرة على الوفاء والاستجابة لكل المطالب الداخلة إلى النظام من القوى السياسية المختلفة. وهو الأمر الذي يتوقع تزايداً خلال المرحلة الحالية للنظام (حكومة امبيكي)، في ظل تراجع القدرات الرمزية التي ارتبطت بقيادة نيلسون مانديلا وعملية التحول وما صاحبها من شعارات: "أمة قوس قزح"، "الحقيقة والمصالحة"، "الوحدة الوطنية" ويدفع نحو مزيد من الاعتماد على القدرات التنظيمية وعمليات إعادة التوزيع والتي سوف تؤثر بشكل أو بآخر على التجربة الديمقراطية في جنوب أفريقيا ترسيخاً أو تراجعاً.

وفيما يلي بعض المسارات المتوقعة للتجربة الديمقراطية في جنوب أفريقيا:

المسار الأول: أن تؤدي التحديات سالفه البيان متضافرة مع فشل النظام في التعامل معها عبر دعم قدراته الداخلية والخارجية، إلى تزايد حدة السخط على أداء النظام، على نحو يقود إلى الإطاحة بالنظام القائم وإقامة حكومة ذات ميول أقل تحررية اقتصادياً وأكثر تفهماً لمتطلبات الضمان والأمن الجماعي المعبرة عن مطالب القطاعات العريضة من الجماعة السوداء. وهو أمر قد يتخذ أحد سبيلين أولهما يتم في الإطار الديمقراطي من خلال الانتخابات، والثاني غير ديمقراطي عن طريق فصيل مسلح من القوات المسلحة.

ويعتبر هذا التصور بعيد الاحتمال في ظل حقيقة المساندة والتأييد التي ما زال حزب المؤتمر الوطني الأفريقي يحظى بها بدرجة كبيرة في المجتمع على نحو ما عكسته نتائج انتخابات 1999م وأكدتها انتخابات 2004م، رغم ما شهدته الحزب من انشقاقات وخلافات داخلية بشأن سياساته. حيث يتمتع الحزب بمساندة أغلب التنظيمات الاجتماعية الفاعلة عن طريق عضوية قادتها في الحزب أو تحالفها معه. كما أنه في ظل التركيب الإثني للحزب انظر جدول (2) يصعب الحديث عن تغيير النظام عن طريق الانقلاب العسكري، خاصة وأن هناك العديد من القيود الداخلية والخارجية التي سوف تحول دون تحقق هذا التصور أو بنجاحه حال الإقدام عليه.

المسار الثاني: أن تؤدي الضغوط والتحديات سالفه الذكر إلى اتجاه قادة المؤتمر الوطني في ظل هيمنتهم على البرلمان (أسفرت انتخابات 2004م عن فوز حزب المؤتمر الوطني بأغلبية أكثر من ثلثي مقاعد البرلمان اللازمة لتعديل الدستور إلى غط سلطوي في الحكم عن طريق إلغاء التعددية الحزبية، والتراجع عن الديمقراطية الليبرالية بدعوى عدم توافر الظروف الموضوعية اللازمة لقيامها، والحاجة لاستعادة الأمن والاستقرار.

وعلى الرغم من جاذبية هذا التصور، وتجاوبه مع رغبات بعض قادة الحركة الوطنية وبعض قطاعات الشعب، إلا أنه يصعب تصور حدوثه، بفعل خطورة المغامرة بطرح صيغة الدستور القائمة للنقاش لما قد يسفر ذلك من خلافات وصراعات يصعب احتواؤها، علاوة على المخاطر الاقتصادية والسياسية التي قد يسفر عنها هذا المسار - حال حدوثه - في ظل معارضة قطاعات عديدة فاعلة داخلياً، وقوي كبيرة مؤثرة خارجياً لمثل هذا المسار، يضاف إلى ذلك حقيقة فشل هذه التجربة في العديد من الدول الأفريقية التي أخذت بما بعد الاستقلال.⁽¹²⁰⁾

المسار الثالث: استمرارية الصيغة القائمة للنظام الديمقراطي الليبرالي وهي صيغة يمكن أن تأخذ أحد سبيلين أولهما شكلي؛ حيث يمكن أن تؤدي التحديات سالفه البيان إلى لجوء النظام إلى تركيز السلطة في المؤسسة التنفيذية ممثلة في رئيس الدولة ووزرائه، على نحو يجعل من بقية السلطات مجرد تابع وأداة لإضفاء المشروعية على سياسات ورغبات السلطة التنفيذية استكمالاً للشكل

الديمقراطي. وثاني هذه السبل أن ينجح النظام في تعظيم قدراته الاستخراجية والتوزيعية وعبر سياساته الإصلاحية الداخلية وعلاقاته الإقليمية والدولية، على نحو يحقق شروط ترسيخ التجربة الديمقراطية في المجتمع ويقلل من المخاطر التي تحيط بمستقبلها. وتشير معطيات الواقع في ضوء ما هو متوافر من بيانات إلى أن مسار التجربة الديمقراطية في جنوب أفريقيا سوف يكون أمراً وسطاً بين البديلين الواردين في المسار الثالث من المسارات سالفة البيان، والمفارقة أنه على حين كان قيام التجربة الديمقراطية في جنوب أفريقيا وانتقال السلطة إلى السود نتاج تفاعل العوامل الداخلية والخارجية، ولعبت الأخيرة دور المسرع، فإن بقاء واستمرار هذه التجربة سوف يعتمد في جانب كبير منه على الدعم الخارجي المادي والمعنوي إلى أن تترسخ التجربة في المجتمع وهو أمر يتطلب مزيد من الصبر الداخلي بخاصة في المرحلة القادمة حينما تتصاعد المطالبات من جانب الفئات الصاعدة من الجماعات المستضعفة، وتراجع قدرات النظام باستنفاد حدود التنظيم وإعادة التوزيع، ومع غياب جيل القيادات أو البناء، ومجيء جيل المستفيدين الجدد.

وعليه فإن الحكم النهائي على التجربة لا يمكن النطق به قبل اجتياز النظام تلك المرحلة التأسيسية والتي نقدرها بعشرين عاماً تالية على ما نسميه انتخابات التأسيس التي جرت عام 1999م فحتى ذلك الحين تبقى كافة الخيارات مفتوحة آخذاً في الاعتبار قيود وفرص كل خيار من النجاح والفشل.

جدول رقم (2): إجمالي القوات العاملة لفترة طويلة حسب بيانات 15 فبراير 1996

النوع وحجم التمثيل	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	% النسبة	العدد	% النسبة	العدد	% النسبة
بيض	17527	37.58	4784	10.26	22310	47.84
هنود	563	1.21	32	0.07	595	1.28
ملونون	3383	7.25	267	0.57	3650	7.83
سود	19408	41.62	671	1.44	20079	43.06

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (1)، ص 275

(¹)- Sam M. Makinda, "Democracy and Multi-Party Politics In Africa", **Journal of Modern African Studies**. Cambridge: Cambridge University Press, vol.34, No. 4, 1996, P.555.

- Michael Bratton and Nicholas Van de Walle, **Democratic Experiments in Africa: Regime Transition in comparative perspective**. Cambridge: Cambridge University Press, 1997, pp.2-9

- Samuel Decalo, "Back to square one: the re-Democratization of Africa ", **Africa Insight** Johannesburg: The African Institute of south Africa, Vol.21, No.3, 1991, P.153.

- حمدي عبد الرحمن، "ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا"، السياسة الدولية. القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 113، يوليو 1993، ص8.
(²) - انظر:

-Makinda, **Op.Cit**, pp556-558

-ولمزيد عن المفهوم وتطوره ومضامينه: انظر:

- علي الدين هلال، " مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، في: سعد الدين إبراهيم وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص 40.

(³)- Decalo, **Op.Cit.**,pp.153-154

(⁴)- أو كيشوكو ايبينو، " الإثنية والانتقال إلى الديمقراطية في نيجيريا"، ترجمة هالة ثابت في: مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية. القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، العددان 1-2، يناير 2002، ص 293.

(⁵)- المرجع السابق، ص 294.

(⁶) هناك من يتحدث عن سبعة نماذج للتحول، وهناك من يقصرها على نموذجين فقط هما التغيير من أعلى والتغيير من أسفل وبين هذين الحدين توجد أطروحات وتصورات أخرى لنماذج التحول، لمزيد حول هذه النقطة انظر:

- حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص 16: 22.

- صبحي قنصوه، "التحولات الديمقراطية الحالية في إفريقيا: الأسباب، الأبعاد، احتمالات المستقبل"، في: إبراهيم نصر الدين وآخرين، الموسوعة الإفريقية. المجلد الخامس: بحوث سياسية واقتصادية(القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1997، ص ص 125:121.

(⁷)- ايبينو، مرجع سابق، ص ص 294: 296.

(⁸)- انظر على سبيل المثال:- صبحي قنصوه، مرجع سابق، ص 120.

- حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص 9: 10.

- او كيشوكو ايبينو، مرجع سابق، ص 293.

وانظر أيضاً:

- George Nzongola- Natalaja, "The state and Democracy in Africa "in George Nzongola- Natalaja, and Margaret C. Lee(eds.), **The state and Democracy in Africa : A Reader**, Harare: AAPS,2000, pp16:19,p.23 .

حيث يعرض في هذه الصفحة كل من البيئة الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي في أفريقيا ليخلص في نهاية المقال إلى أن الديمقراطية لن تقدم إلى الأفارقة على طبق من فضه بل تتطلب نضالاً سياسياً متواصلاً من أجلها بل هي بالفعل - على حد تعبيره - نتاج هذا النضال ، وأنظر ذات الخلاصة لدى باحثين آخرين .

. Bratton and Van de Walle , **OP. Cit**, PP27: 33

(⁹)- ايبينو، مرجع سابق، ص 291.

(¹⁰)- في أبريل 1990م أعلن مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية للشئون الإفريقية أن التحول الديمقراطي سيعتبر شرطاً للمساعدات

الأمريكية إلى جانب شرطي الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان وهو ما وجد ترجمته أيضاً في قرار الكونغرس الأمريكي بشأن المعونة الأمريكية للبلدان المختلفة حيث أكد الكونغرس على أن المعونة الخارجية لا بد وأن ترتبط بالتقدم الذي تحرزه البلدان التي تقدم إليها المعونة على الصعيدين

الاقتصادي (إتباع آليات السوق) والسياسي (التحول إلى التعددية الحزبية) وبالمثل اتخذت فرنسا موقفاً مماثلاً حيث أعلن الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في عام 1990م أن المساعدات الفرنسية سوف ترتبط بقدر أكبر بمدى تحرك البلدان المتلقية لها ناحية الديمقراطية، واتخذت كل من بريطانيا وكندا

مواقف مشابهة وكذلك موقف صندوق النقد والبنك الدوليين.

صبحي قنصوه، مرجع سابق، ص ص 118:119. وانظر :

-Decalo, . Op.Cit.,pp.154-157

-Claud Ake, "Rethinking African Democracy", **Journal of Democracy**. Washington DC: National Endowment for Democracy, Vol.2, No. 1, winter1991, pp.38:44.

(11)- انظر:

-Bratton and Van de Walle, **Op.Cit.**,p.33 .

وانظر : - ايبينيو، مرجع سابق، ص 291.

(12)- محمود أبو العينين، " أفريقيًا وتطور النظام الدولي"، في: إبراهيم نصر الدين وآخرين، مرجع سابق، ص 81. وانظر على اختلاف في المنظر والرؤية:

-AKE, **Op. Cit**, pp.36:44 .

ولنفس المؤلف انظر:

-Claud Ake, "The Unique case of African Democracy", **International Affairs**, New York: School of International and Public Affairs, Vol. 69, No. 2, 1993,p. 240,p.243 .

حيث يرى أنه على الرغم من الأسباب الداخلية الدافعة نحو إجراء تحول ديمقراطي على الساحة الإفريقية فإن الديمقراطية على النحو الذي تشهده القارة صناعة غريبة لا تتسق و وواقعها، وانظر:

Kwame A. Ninsin, "The Quest for Democracy", **Africa Insight**, Vol.30.Nos 3-4, December 2000, pp. 11:17 .

(13)- Ibid.,pp.239:240 .

وانظر:

- ايبينيو، مرجع سابق، ص 297.

- حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص 12: 13.

- صبحي قنصوه، مرجع سابق، ص ص 113 : 115.

(14)- د. حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص، 112 : 113.

- ايبينيو، مرجع سبق ذكره، ص 298.

(15)- المرجع السابق، ص ص 298:299.

(16)- حمدي عبد الرحمن: مرجع سابق، ص 13.

-Ake: Rethinking, **Op. Cit**, pp. 41:42.

(17)- صبحي قنصوه، مرجع سابق، ص ص 113-114.

(18)- تعبر كتابات كلود ايك عن ذلك الاتجاه، انظر:

-Claud Ake: Rethinking, **Op. Cit**,

-Claud Ake: The Unique Case, **Op. Cit.**-

(19)- Idem

وانظر:

- حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص 13:14 .

(20)- المرجع السابق، ص 14، وحول تنفيذ حجج المناهضين للديمقراطية الليبرالية في إفريقيا انظر:

-David L. Peterson, "Debunking Ten Myths about Democracy in Africa", **The Washington Quarterly**.Massachusetts: The Center for Strategic and International Studies, Vol.17, No. 3, Summer, 1994, pp 129:140 .

(21)- انظر في ذلك:

- حمدي عبد الرحمن، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996.

-- ايكيكي مبولولو، " أفريقيًا: الأمل والغموض"، رسالة اليونسكو. القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، عدد نوفمبر 1992، ص ص 15:18.

- (22) - حول تلك الرؤى انظر: د. حمدي عبد الرحمن، "ظاهرة التحول..."، مرجع سابق، ص 22:23.
- (23) - Petersen , Joseph, **Op. Cit.**, PP 136:139.
- Rechard Joseph , " Africa :The Rebirth of Political Democracy", **Journal of Democracy**.Vol.2,No.4,Fall.1991,PP20:23 .
- (24) - حمدي عبد الرحمن: "ظاهرة التحول..."، مرجع سابق، ص 9. وانظر:
- E. Osaghae , "Democratization In Sub-Saharan Africa :Faltering Prospects, New hopes", **Journal of Contemporary African Studies**, Oxford shire : Car fox Publishing , Vol.17,No.1,1999 .
- (25) - ايينو، مرجع سابق، ص 289 : 290 .
- 26 Adam Habib , "The Transition To Democracy In South Africa :Developing A dynamic Model ." Transformation (Vol.27, 1995), P.51.
- (27) - ايينو، مرجع سابق، ص 293 : 294 .
- (28) - حول تلك النماذج وغيرها انظر :
- صبحي قنصوه، مرجع سابق، ص 121 : 125 .
- حمدي عبد الرحمن، "ظاهرة التحول..."، مرجع سابق، ص 16 : 22.
- (29) - حول تلك الصيغ والمحاولات الدستورية انظر :
- David Welsh , "Constitutional Changes in South Africa.", **African Affairs**. London Oxford University Press, Vol.83,No.331,1984 .
- T.R.H, Dovenport ,**South Africa :A modern History**. London Macmillan Press ,4th Edition ,1991.
- وانظر:
- وليد محمود عبد الناصر، "جنوب أفريقيا وتصفية الأبارتيد"، السياسة الدولية. عدد 105، يوليو 1991، ص 75 : 80.
- (30) - المرجع السابق.
- (31) - المرجع السابق، وانظر أيضا:
- إبراهيم نصر الدين، جنوب أفريقيا. القاهرة : أكاديمية ناصر العسكرية، دراسة غير منشورة، ديسمبر 1990.
- (32) - حول مضامين تلك القوانين وغيرها انظر:
- Robert Dovies , Dan's Meara and Siphon Dlamini ,**The Struggle for South Africa :A Reffance guid to Movements Organizations and Institutions**. London :Zed Book ,1988 ,PP.169-177 .
- إبراهيم نصر الدين وآخرون، جنوب أفريقيا، مرجع سابق، ص 19 : 23.
- (33) - Idem .
- وانظر أيضا :
- Timothy D.Sisk ,**Democratization In South Africa :The Elusive Social Contract**. New Jersey :Princeton University press ,1995 ,P.59 .
- Alexander Johnston ,**Conflict In Africa**. ,London :Taurus Publishers ,1995, p 56 .
- (34) - وليد عبد الناصر، مرجع سابق.
- (35) - إبراهيم نصر وآخرون، مرجع سابق، ص 220 : 27.
- (36) - وليد عبد الناصر، مرجع سابق، ص 62 : 63.
- (37) - المرجع السابق، ص 65.
- (38) - بلغ معدل الزيادة السكانية السنوية نحو 3.08 % بينما لم يزد لدي البيض عن 1.14% انظر :
- J.M. Luzi , "Constraints acing The Socioeconomic Trans formation of South Africa", **Africa Insight**. Vol 24,No.4,1994, P 233 .
- وانظر أيضا :

-Hermann Giliomee, " Democratization in Africa ",**Political Science Quarterly**. Vol.110 Number 1,1995 ,PP 86:88 .

(39)- وليد عبد الناصر، مرجع سابق، ص 64.

(40)- المرجع السابق، ص ص 62 : 63.

(41)- Hermann Giliomee, **Op. Cit.**, PP 90: 92 .

- جيمي كاديوكي، "الأمريكان الأفارقة وزوال التفرقة العنصرية"، مختارات المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية. القاهرة: مركز البحوث العربية، العدد 25، مارس 1996، ص ص 18 : 19.

(42)- إبراهيم نصر الدين وآخرون، جنوب أفريقيا، مرجع سابق، ص ص 25 : 27 .

-Herman Giliomee, **Op. Cit** ,PP88: 89 .

(43)- وليد عبد الناصر، مرجع سابق، ص 64 .

- إبراهيم نصر الدين وآخرون: جنوب أفريقيا...، مرجع سابق، ص ص 62 : 64.

(44)- وليد عبد الناصر، مرجع سابق، ص ص 69 : 70. ولمزيد حول نشأة وتبلور الطبقة الرأسمالية للسود ودورها في التحول انظر :

-Duncan James Randall ,” Prospects for The Development of black Business Class in South Africa “ ,**The Journal of Modern African Studies**. Vol .34,No.4,1996 ,PP 664: 669

(45)- Alexander Johnston ,**Op.Cit** ,PP50: 51

(46)- Timothy D. Sisk, **Op.Cit** ,PP174:176 .

(47)- حول رؤية المؤتمر الوطني الأفريقي وموقفه في التحولات على صعيد جنوب أفريقيا والتطورات التي طرأت عليها انظر :

-Ibid, PP149:158

-Marina Ottaway ,” Liberation Movements and Transition to Democracy :The Case of A.N.C”,**The Journal of Modern African Studies**. Vol.29,No.1,1991, PP70:73 .

(48)- إبراهيم نصر الدين وآخرون، جنوب أفريقيا، مرجع سابق، ص 65.

(49)- المرجع السابق، ص ص 65-66.

(50)- كاديوكي، مرجع سابق، ص 18.

(51)- وليد عبد الناصر، مرجع سابق، ص 76.

(52)- المرجع السابق، ص 74.

(53)- حول تلك العوامل والأسباب انظر:

-Giliomee ,**Op.Cit** ,PP 90: 92 .

- إبراهيم نصر الدين وآخرون، جنوب أفريقيا...، مرجع سابق، ص ص 30 : 31.

- وليد عبد الناصر، مرجع سابق، ص ص 76 : 79.

(54)- المرجع السابق، ص ص 75 : 76 .

- إبراهيم نصر الدين وآخرون، جنوب أفريقيا، مرجع سابق، ص ص 31:32.

-Willie Beytenbach ,”Regional Reconstruction :The South African State and The Changing environment”., in Mark Swilling (ed.),Views on The South African State, Pretoria : Human Science Research Council, 1990 ,PP 307:316 .

(55)- وليد عبد الناصر، مرجع سابق، ص 77.

(56)- المرجع السابق، ص ص 770، 760. وانظر أيضا:

Sisk, **Op. Cit** ,P66 -

- إبراهيم نصر الدين وآخرون، جنوب أفريقيا، مرجع سابق، ص 33 .

(57)- Sisk ,**Op. cit** ,P.8 .

(58)- Ibid ,P.13 .

(59)- Ibid,P.87.

(60) - انظر في ذلك :

- إبراهيم نصر الدين وآخرون، جنوب أفريقيا، مرجع سابق، ص 34 : 36.

SISK, **Op. Cit**, P.P134 : 1363.

وحول الرؤى المختلفة للبيض في تلك الآونة وأبعادها انظر :

-Hermann Giliomee, **Nation Building in South Africa: White Perspectives**, in Mark Swilling (ed.), **Op. Cit**, PP 262 : 271 .

(61)- Sisk, **Op. Cit**, P.76 .

(62)- **Ibid**, PP. 76 : 77 .

(63)- **Ibid**, PP 77 : 78 .

وانظر أيضا:

- كاديوكي، مرجع سابق، ص 19، و وليد عبد الناصر، مرجع سابق، ص 73.

(64)- حول تلك الخطوات الإصلاحية التي اتخذها ديكلورك انظر :

- المرجع السابق، ص 72، 73، وانظر :

- Sisk, **Op. Cit**, PP. 81 : 85.

- إبراهيم نصر الدين وآخرون، جنوب أفريقيا، مرجع سابق، ص 35 ، 38.

وانظر أيضا :

-Herbert Adam and kogila Moodley , "South Africa : the Opening Of apartheid mind" ., in John McGrry and Brendan O'Leary (eds.), **the Politics of Ethnic Conflict Regulation**. London: Routledge , 1993, P. 227

(65)- إبراهيم نصر الدين وآخرون، جنوب أفريقيا، مرجع سابق، ص 38.

(66)- وليد عبد الناصر، مرجع سابق، ص 66. وحول أثر هذه التطورات على المؤتمر الوطني وتحالفاته انظر أيضا :

- Adam Habib , Devon Pillory and Ash Win Desai , "South Africa and the Global Order the Structural Conditioning Of A Transition to Democracy", **Journal Of Contemporary African Studies**.Vol. 16, No. 1,1998 , PP 103 : 105 .

(67)- إبراهيم نصر الدين وآخرون، جنوب أفريقيا، مرجع سابق، ص 42:41.

(68)- المرجع السابق، ص 42. وانظر أيضا.

- Marian Ottawa , **Op. Cit**, PP 70 : 71 .

- Sisk, **Op. Cit**, PP 102 : 103 .

(69)- اشتهرت "بانكاتاجيت" أو فضيحة إنكاثا، حيث تكشف فيها أبعاد تواطؤ قومي الأمن العنصري مع حركة انتكاثا ودعمها في مواجهة المؤتمر الوطني الأفريقي وأنصاره أنظر:

- **Ibid.**, PP 110 : 111.

- ورياض جوالدين، "جنوب أفريقيا: تسوية داخلية؟"، **مختارات العلوم السياسية الأفريقية**. العدد السادس، فبراير 1992، ص 14.

- محمد عاشور مهدي، "الصراع السياسي في جنوب أفريقيا ومستقبل النظام: ورقة أولية"، في: إبراهيم نصر الدين (مقرر)، **الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا**. القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة 1996.

(70)- Sisk, **Op. Cit**, P 111.

(71)- إبراهيم نصر الدين وآخرون، جنوب أفريقيا، مرجع سابق، ص 43.

- Marian Ottawa , **Op. Cit**, P 71.

(72)- حيث يري البعض أن آليات التفاوض بحد ذاتها تكشف وتحدد مآل عملية التفاوض، ويضاف إلى ذلك ، أن مشروعية وشرعية آليات التفاوض وأدواته تضمن إلى حد بعيد مشروعية وشرعية ما ستسفر عنه من صيغ للتسوية أنظر:

- Sisk, **Op. Cit**, PP 166 : 167.

(73) - يجدر التنويه إلى أن مفهوم الاستعمار ذو معني خاص في جنوب أفريقيا ورؤية المؤتمر الوطني الأفريقي في ظل انقطاع السبل بالجماعة البيضاء وارتباط وجودها بأرض جنوب أفريقيا وفي ظل نظرة المؤتمر الوطني التاريخية للصراع في جنوب أفريقيا على أنه صراع ذو محتوى وطني يستهدف المساواة بين كافة الجماعات في الحقوق والواجبات ، ولذا فإن القضاء على نظام التفرقة العنصرية لم يكن يعني بحال القضاء على الجماعة البيضاء بمثلها. أنظر :

- إبراهيم نصر الدين، حركة التحرير الوطني لجنوب أفريقيا. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1989، ص ص 84 : 90 وانظر :

Giliomee, Democratization ..., Op . Cit, P 95 .

(74) - إبراهيم نصر الدين وآخرون، جنوب أفريقيا، مرجع سابق، ص 38.

Sisk, Op. Cit, PP 186 : 189 : 192 : 199.

- Ibid, pp-188-190 .

- Ibid, p168 .

- Ibid, p190 .

ولمزيد حول تفاصيل هذه التحولات وما صاحبها من أحداث أنظر :

Africa South Of the Sahara, 1995, London : Europa Pul- Locations Limited, 1995 , PP 847 :

- Sisk , Op. Cit, P 246 .

- Giliomee, Democratization..., Op . Cit, P. 94 .

- Idem.

(81) - إبراهيم نصر الدين وآخرون، جنوب أفريقيا، مرجع سابق، ص 36 .

- Sisk, Op. Cit, PP 174 : 181 .

وأنظر أيضا:

Giliomee, Democratization..., Op. Cit, PP 95 : 97.

- Sisk, OP. Cit, PP 172 : 174 .

وحول مطالبة البيض (الافريكانر) بدولة مستقلة وأسس هذه المطالبة ومبرراتها أنظر:

— محمد عاشور مهدي، "التعددية الاثنية والنظام السياسي الجديد في جمهورية جنوب أفريقيا" ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه. القاهرة: مطبع البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، 2001 م)، ص ص 187، 189.

ولمزيد حول هذا الموضوع أنظر :

Brian M . Du Toit, The Far Right in Current South African Politics, **The Journal of Modern African Studies**.Vol . 29, No. 4, 1991, PP 642 : 644 .

- C. J. Jooste, Self- Determination For Afrikaner., Seventh Report Of the Volkstaat Council, 1997.at .[http:// www. Volkstaat. Co. za / 6sta. htm](http://www.Volkstaat.Co.za/6sta.htm)

- Sisk, Op. Cit, PP 195 : 199 .

- Ibid, PP : 184 : 186 .

ولمزيد حول أصول الحزب وهيكله وتطوره، ومطالبة وزعامته أنظر:

— محمد عاشور: التعددية... مرجع سبق ذكره، ص ص 199 : 211.

- Sisk, Op. cit , P 184

- Ibid, P 266 : 274 .

وأنظر في ذات الاتجاه:

Giliomee, Democratization..., Op. Cit, P 97

- Republic Of South Africa, Constitution Of The Republic Of South Africa Bill, 1993.

(89) - للمزيد حول قضايا الهوية بمضامينها المختلفة ومطالب الجماعات الاثنية في جنوب أفريقيا بشأنها ومبرراتها في هذا الصدد . راجع محمد عاشور التعددية الاثنية ... مرجع سابق، 176 : 180، وغيرها .

(90) - إبراهيم نصر الدين وآخرون، جنوب أفريقيا، مرجع سابق ، ص 39 . وانظر :

Giliomee, Democratization..., Op. Cit, P 97 .

(91)- Sisk, Op. Cit, P 179 .

وأنظر أيضا :

Idem.

(92)- محمد عاشور، التعددية...، مرجع سابق، ص ص 268 : 269.

(93)- أنظر في ذلك :

-E.C. Webster, "The Politics Of Economic Reform Trade Unions and Democratization in South Africa.", **Journal of contemporary African Studies**. Vol.16, No.1 , 1998, P. 50 .

وأنظر أيضا مقارنه بأوغندا في :

-Giovnni M. Carbone, Constitutional Alternative For The Regulation Of Ethnic, Politics ? Institution Building Principles in Uganda's and South Africa's Transitions. **Journal Of Contemporary African Studies**. Vol.14, No. 2, 2001 , P .230, PP .238 : 241 .

(94)- أنظر في تحليل هذه الانتخابات ونتائجها :

-Andrew Reynolds(ed), Election, 94 South Africa: The Campaigns Results and Future Prospects , London : Janes Currey, 1994 .

(95)- لمزيد حول هذا البرنامج ومحتواه أنظر :

- محمد عاشور، التعددية...، مرجع سابق، ص ص 250 : 266 .

(96)- Kanya Adam, The Politics Of Redress : South Africa Style Affirmative Actions., **The Journal of Modern African Studies**. Vol. 35, No.2, 1997 , P 241 .

(97)- المادة من دستور 1996م .

(98)- Sisk, Op. Cit, PP 288 : 292.

(99)- محمد عاشور، الصراع السياسي...، مرجع سابق.

(100)- المرجع السابق.

(101)- Sisk, Op. Cit, PP 284 : 292 .

(102)- محمد عاشور، الصراع السياسي...، مرجع سابق.

(103)- وذلك في أعقاب كل من فضيحة " إنكاثا جيت " ومذبحة بويباتونج. أنظر في ذلك :

-Sisk, Op. Cit, PP. 110 : 115.

(104)- حول وضع الجيش وموقفه من عملية التحول ودوره فيها أنظر :

- Gary Kynoch., "The Transformation Of South African Military", **The Journal Of Modern African Studies**. Vol. 34, No.3, 1996, P 441 .

- Herbert M. Howe , the South African Defense Force and Political Reform., **The Journal of Modern African Studies**. Vol. 32, No. 1, 1994, PP 29 : 51 .

(105)- محمد عاشور، التعددية...، مرجع سابق، ص ص 244 - 246 ، ص 292 .

(106)- المرجع السابق، ص ص 250 : 252.

(107)- Kynoch, Op. Cit, PP 441 : 450.

(108)- أنظر مع اختلاف في التقييم:

Idem

(109)- Randall, Op. Cit., PP : 684 : 686.

(110)- Adam Habib , "South Africa The Rainbow Nation and Prospects for Consolidating Democracy., **Journal Of Political Science**. Harare : AAPS, Vol.2, No.2, 1997 , P . 25 .

(111)- محمد عاشور، التعددية...، مرجع سابق، ص ص 288 : 289.

(112)- المرجع السابق.

أنظر أيضا :

-Gavin Williams, "Liberalizing Markets and Reforming land In South Africa", **Journal Of Contemporary African Studies**. Vol. 16, No. 1, 1998 , PP 81 : 90 .

(113)- Omano Emma Edigheji, "Land and Power in Zimbabwe :Lessons for South Africa", **Africa Insight**. May , 2000 , PP 32 : 35 .

-Don't Wait For The Government The Poor must Take Back The Land" . at:
<http://www.Spring.Org/revoltafrica/wspws/25Land>

(114)- محمد عاشور، الصراع السياسي...، مرجع سابق.

(115)- الشرق الأوسط ، 16 / 2 / 1999.

(116)- محمد عاشور، التعددية...، مرجع سابق.

ولمزيد أنظر:

-Tom Lodge, Political Corruption In South Africa **African Affairs**. Vol. 97, 1998, PP 157. et. Seq.

(117)- **Ibid.**, PP 183 : 187 .

(118)- حول تلك التقديرات وغيرها أنظر :

- **Ibid**, PP 171 : 183 .

(119)- محمد عاشور: التعددية :، مرجع سبق ذكره.

(120)- صبحي قنصوه: مرجع سبق ذكره، ص ص 113 : 115.